الجلسة العاشرة

- التاريخ : الأربعاء 24 ذي الحجة 1418 (1998/4/22)
- الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : ساعتان و50 دقيقة ابتداء من العاشرة و5 دقائق صباحا
- جدول الأعمال : الشروع في مناقشة التصريح الحكومي.

السيد محمد جلال السعيد رئيس المجلس :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

يخصص مجلس المستشارين جلسته هذه كما كان مقررا للشروع في مناقشة البرنامج الحكومي وقبل انطلاق الجلسة أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة نص المراسلات الواردة على الرئاسة. فليتفضل.

السيد أمين المجلس :

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة المجلس باعتذار السادة المستشارين الآتية أسماؤهم عن حضور جلسة هذا اليوم ويتعلق الأمر بالسيد عمر محب، السيد الحبيب الزويكي والسيد ابراهيم باهية.

كما توصلت رئاسة المجلس بعدد من الأسئلة الشفوية والكتابية وقد بلغ عددها من يوم 13/04/1998 إلى 21 منه عشرين سؤالا شفويا وسؤالا كتابيا واحداً موزعة حسب القطاعات الحكومية كما يلي :

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير الأول المحترم ثلاثة أسئلة شفوية.
- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الدولة في الداخلية المحترم سوال شفوي واحد.
- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير العدل المحترم ثلاثة أسئلة شفوية.
- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير الملكف باعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان المحترم ثلاثة أسئلة شفوية.
- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المحترم سؤال شفوي واحد.
- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير السياحة المحترم سؤال شفوي واحد.
- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير النقل والملاحة التجارية المحترم سؤال شفوي واحد.
- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية المحترم سؤال شفوي واحد.سؤال كتابي واحد.
- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المحترم سؤال شفوي واحد.
- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزيرالصحة المحترم سؤال شفوي واحد.
- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الشبيبة والرياضة المحترم سؤال شفوي واحد.
- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاتصال المحترم سؤال شفوي واحد.
- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري المحترم سؤال شفوي واحد.
- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرالتنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني المكلف بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة المحترم سؤال شفوي واحد.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد الأمين الكلمة الآن لأول مستشار مسجل في اللائحة وهو المستشار السيد المعطي بن قدور رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار ، فليتفضل.

السيد المستشارالمعطي بن قدور :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إخواني المستشارين،

نجتمع اليوم لمناقشة البرنامج الحكومي وسط ظروف تاريخية متميزة وانطلاق ديمقراطية تبشر بعهد جديد تتفتح فيه الإرادات وتلتقي فيه العزائم والنيات الصادقة معلنة دخول المغرب في نظام العدل المؤسساتي واطلاع الفكر السياسي التنافسي في الآراء وجميل أن يتم وضع هذا البرنامج في خصم هذه الظروف والتفاعلات ليستلهم منهجيته ومراميه تحت التفاعل السياسي والاجتماعي، ومن طرف رجل مناضل وطني غيور ورفقة نخبة جديدة وجدية يتوسطها فريق من التجمع الوطني للأحرار، الذين قال في حقه صاحب الجلالة نصره الله في سنة 1981 ثلة من المغاربة الأبرار.

إن التجمع الوطني للأحرار له شرف المشاركة في هذه الحكومة لا يستهويه عدد المقاعد التي أسندت اليه بقدرما أمله في بناء المسلسل الديمقراطي وتدعيم ثقافة التناوب فهنيئا لنا بهذا الاختيارالذي رسمه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

إننا نكاد نشعر اليوم كأننا قوة إنقاذ إن صح التعبير لوطن كالمغرب أبناؤه يعملون ضد التخلف بكل أنواعه وفي شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية من صحة وبطالة وتعليم وأمية وفساد إداري. واليوم نتفاءل خيرا لحصول ارادة جادة ولوجود حكومة وليدة الضغط السياسي والهاجس الوطني تتمتع بضمانات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

حضرات السيدات والسادة

ان التجمع الوطني للأحرار الذي لي الشرف أن اتكلم باسم فريقه يعبر عن استعداد للإدلاء برأيه في هذا البرنامج انطلاقا من مطابقته لمواقفه وبرنامجه السياسي ولوكونه ايضا جاء قريبا من هموم وانشغالات المواطنين ومس من قريب مكامن ضعف اقتصادنا الوطني ولكونه استطاع تجسيد عيوب ادارتنا، ورسم بالشكل التام إجراءات وتدابير وقائية جدية في ميدان التعليم والبحث العلمي والتجهيزات الأساسية والإدارية وشدد اللهجة على التطبيق لأن مشكل المغرب الذي يتوفر على ترسانة من القوانين تتجلى في عدم التطبيق السليم لهذه النصوص وفي أسلوب المعاملة وانعدام الإرادة والمسؤولية والاهتمام والإلمام.

وفي العمق فضلا عن كونه برنامج هادف ومتزن وعقلاني فانه يكرس الاختيارات الديموقراطية والاقتصادية للبلاد. ويكرس ما انجزته وما أسسه الحكومات السابقة على الخصوص في التوجهات العامة رغم أنه جاء تحت شعار الميثاق من أجل التغيير، فانه فلسفيا يتكيف مع التوجهات العامة للبلاد دون التنكر لها.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كنا نعلم من جهة أنه بالفعل كانت هناك تضحيات مادية تحملتها البلاد خلال السنوات الماضية من أجل إعادة التوازنات الكبرى للمالية العمومية من اجل تقليل التضخم فإننا من جهة أخرى لم يمكن أن نتجاهل الوضعية الاقتصادية العامة للبلاد، وهي وضعية تتردى يوما عن يوم بسبب الركوض الاقتصادي ونقص الخدمات الاجتماعية ونقص في التجهيزات وتفشي البطالة لعدم تطابق التكوين مع متطلبات سوق الشغل،

وأمام هذه الوضعية فقد وعد البرنامج الحكومي على مواصلة تنشيط الاقتصاد الوطني وجعله منتجا لمناصب الشغل وتأهيل تنافسية النسيج الاقتصادي والتحكم في التوازنات والأنفتاح وتبسيط النظام الجبائي وملاءمته مع مقتضيات انفراد الحماية الجمركية. ومحاربة التملص الضريبي والغش واقرار عدل ضريبي يؤمن ويشجع على الأنتاج والآداء.

فندعو اليه بدورنا ولكننا في نفس الوقت ندعو إلى التعامل العادل مع الجميع فلا نغفل أحدا سواءا كان من ذوي الجاه أو من ذوي الثروة والعدل كذلك أن تفي الدولة أو القطاعات الشبه العمومية والعمومية بالتزاماتها مع الخواص في الآجال المحددة لتمكينهم بدورهم من الاعفاء، وكم من مقاولة اعلنت الافلاس بهدا السبب أوبشطط أو بتعقيدات ادارية مما ادى إلى تسريح العمال ورفع نسبة البطالة ووقف وثيرة الاشتثمار والنمو.

ولقد جعل البرنامج الحكومي من أولى الأولويات تشجيع الاستثمار هذا الحكم الذي عشنا دوما نطارده دون جدوى وقد إشار السيد الوزير الأول المحترم على ان النمو القوي رهين قبل كل شيء بمستوى الاستثمار ثم ربط افاق محاربة البطالة لمدى نجاحنا في الاستثمارات وأعلن على انشاء جهاز وطني كمخاطب وحيذ للاستثمار.

ولأننسى الدور الفعال للقضاء في هذا المجال انه متى تعالى صيته في الخارج اطمأن المستثمرين على حقوقهم فإذا كنا نريد قضاءنا قضاءا حرا ونزيها فلأننا نؤمن بدور المحاكم التجارية وندعو إلى تعميمها في كل جهات المملكة. لأنها الملجأ الوحيد الذي يلجأ اليه كل متنازع من اجل تسوية حميمية ترضي الطرفين وتخلق جوا يسوده الاستقرار والاطمئنان والاهتمام في صفوف الفاعلين الاقتصاديين.

ووعيا بضرورة مسايرة الجهاز القضائي للطورات التي يعرفها المغرب على جميع الاصعدة فاننا في التجمع الوطني للأحرار نعتبر ان عدالة مستقلة ومنصفة ونزيهة وحدها الكفيلة بترشيخ دولة القانون تتوفر فيها مناخ الثقة اللازمة لاستنهاض الحياة الاجتماعية والاقتصادية غير ان البناء الحكيم يجب ان يبدأ من الداخل ومن اعماق كل مواطن يحسن تعايشه داخل محيطه وبلده، وان ينطلق من احساسه إلى المساهمة في تدعيم تعايش متكامل رشيد وإن لنا في ايامنا اغلى العبر وفذ وحدتنا الوطنية والتفاق الامة حول قائدها الملهم ما يسعدنا على بلوغ المراد.

وفي تصحيح مسارنا وفي تجديده ما يسهل لنا قطع الاشواط لنطمئن على اجيالنا وعلى حياتنا في أمن وسلام.

وما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلا لبنة يتعزز بها صرح البناء والتصحيح وخطورة تورية لها أبعادها الحضارية وانعكاساها على توجهاتنا الذي سيجعل منها منارة نستنير منها الطريق إلى أهدافنا.

السيد الوزير الأول،

السادة المستشارون،

لقد ركز البرنامج الحكومي كثيرا وبإسهاب على إصلاح الإدارة وذلك بإصلاح جدري وشمولي حتى تصبح ادارة عصرية مبنية على مبدأ المرافق العمومية في خدمة المصلحة العامة وخدمة الإنسان، وذلك بتحقيق توازن عادل بين واجب الإدارة في تلبية الحاجيات المشروعة للمواطن والاستقرار النفسي والإداري للعاملين في الإدارة.

كما انه يبين لنا من أسلوب طرح هذا الملف الوطني أن الحكومة عازمة على التقريب العملي والفعلي للادراة من المواطنين وعلى تحسين الخدمات المقدمة لهم وتلك في نظرنا نحن في التجمع الوطني للأحرار تكريم المواطن وصيانة كرامته ومجال فسيح للاستمتاع والتحسيس بحقوق الإنسان.

السيد الوزير الأول،

السادة المستشارون،

فيما يرجع إلى القضايا الاجتماعية لقد مضى التصريح الحكومي إلى ما ابعد حينما إشار إلى وضع عقد تضامني باستلهام من التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى اقامة نموذج للتنمية الاقتصادية يكون عاملا من عوامل التناسق الاجتماعي.

فاننا في التجمع الوطني للاخرار تدعو الحكومة إلى اعتبار العدالة الاجتماعية في طليعة أولوياتها وفي مقدمة برنامجها الاقتصادي والاجتماعي للحد من الاخلالات المتزايدة في صفوف المجتمع وبين مختلف جهات المملكة.

ولقد اثنيتم السيد الوزير الأول المحترم في البرنامج الذي تقدمتم به على ان الحكومة جادة في اعتماد وبلورة سياسة اجتماعية طموحة ترتكز على اعادة ترتيب الأولويات لتتحمل القطاعات الاجتماعية من شغل وصحة وتعليم وثقافة وقضايا المرأة والأسرة والطفولة والرعاية الاجتماعية والرياضة والبيئة مكانة الصدارة في السياسة الحكومية من حيث الاعتمادات والاستثمارات ،إجراءات وتدابير أخرى تسير نحو تحسين علاقة الفرد بالمجتمع ذلك من أجل تدعيم التكافل والتآزروالتضامن الوطني لإعادة التوازن إلى النسيج المجتمعي استلهاما من ديننا الحنيف وقيمنا وتقاليدنا الحضارية النبيلة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة المستشارين،

إن البرنامج الحكومي وهو يلقي الأضواء على القضايا الاجتماعية قد خصص حيزا هاما منه إلى ميدان تشغيل الشباب خاصة حاملي الشهادات هذه الفئة التي لا يرتاح لنا بال ولا يطمئن لنا الحال ونحن نسمع بل ونشاهد ونعيش مع شعاراتها واعتصاماتها مطالبة بالبث الاستعجالي والفوري للشغل الذي هو حق شرعي يضمنه الدستور ومتطلبات العصر، وكذا حاجيات الاقتصاد الوطني إلى هذه الفئة من الأطر الجاهزة والتي لا ينقصها سوى الأندماج لتشارك في الفعل الاقتصادي وتنشيط دوالبه.

إن التجمع الوطني للأحرار سعيد من ان يكون في مقدمة المطالبين بالمشروع الهادف الذي حث في البرنامج الحكومي على توافق الجميع حول ميثاق وطني للتشغيل. إن وضع تشغيل الشباب ناتج عن اختيارات لم تعد صالحة ومطابقة لحاجيات البلاد خاصة في التربية والتعليم ومن هنا صح علينا ان ندعو الجميع إلى المساهمة في إصلاح التعليم واعادة النظر في مناهجه وبرامجه حتى نستطيع تكوين الطالب المقاول الذي يضمن الشغل لنفسه ولغيره.

وإننا نرى داخل التجمع الوطني للأحرار أن اعتماد هذه المقترحات والإيمان الراسخ بجدوى ما جاء في البرنامج الحكومي لكفيل بأن يضمن للتعليم بمختلف مستوياته وشعبه قفزة نوعية تمكنه من إعادة الهيكلة الاقتصادية والربط بالواقع، بالواقع الاجتماعي المغربي الذي يتسم بالديناميكية.

حضرات السادة إننا مقتنعون ونزداد اقتناعا أن الديمقراطية اختيار أساسي وسلوك اجتماعي واقتصادي يعني في حياة المواطنين كل توجه منسجم مع تقاليده وتاريخه الملئ بالعبر والإلهام وكل إنجاز يوحي إلى نشر الحريات وتوفير مدارج التقدم والاستقرار.

السيد الوزير الأول،

السادة المستشارون،

إن قطاع الفلاحة يحظى بالأولوية الاستراتيجية التنموية للمغرب فهي المحرك الأساسي لتنمية البلاد تهدف إلى المساهمة في ضمان الأمن الغذائي وتحسين مستوى التشغيل والتأهيل في الوسط القروي وتطوير أسواقنا الداخلية وتحسين الميزان التجاري بفضل تصدير المنتوجات الزراعية ومن المعلوم أن الفلاحة المغربية تواجه تحديات جد صعبة في كل الميادين.

وقد جاء في التصريح الحكومي أن الحكومة مستعدة وستعمل على إنشاء لجنة وزارية دائمة وإطارللتشاورمع المنظمات الفلاحية تسعى لتحسين التعامل معها في إطار استصلاح شامل من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية وإعادة النظر في أراضي الجموع وترشيد استغلال ثرواتنا الطبيعية، وإننا في التجمع الوطني للأحرار لنبارك هذه الخطوات . وعلى الحكومة أن تواصل بناء السدود وبناء البنيات التحتية في ميدان الري وسن سياسة محكمة في استغال الماء.

وان تواصل إصلاح الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لتنمينه من تقديم مساهمات فعالة للقطاع. وأن تسعى إلى تقريب مراكزالقرار من المواطنين وتجعل التجهيزات الضرورية من طرق وماء وكهرباء في متناول ساكنة البادية، وتحسين الظروف الاجتماعية والثقافية للعالم القروي وخاصة على مستوى الصحة والتمدرس والسكن والأنشطة الرياضية. فهذه ثوابت تحول بينه وبين التفكير في الهجرة إلى المدن.

وفي الختام نود أن نعلن متفائلين عن أملنا وثقتنا في البرنامج الحكومي، أنه برنامج متكامل سيعمل لا محالة على تأمين وتهييئ الأجواء المناسبة للعمل الوطني النزيه الذي يعيد لمرافق ومؤسسات الدولة مصداقيتها وكفيل بأن يتصدى للمخاطر والآفاق والانحرافات

المهنية على السير العادي للمؤسسات العادية نتيجة تدهورالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولقد طرح البرنامج الحكومي جملة من التصورات والمحاور والافكار والمبادئ الأساسية لتجاوز هذه الأوضاع وتلك المخاطر لإعادة ترتيبها على نسق منتظم وأسلوب مترفع عن كل الحزازات أو اعتبارات قصيرة البعد لتحقيق التوازن والتكافل والإنتاج الموثر في وتيرة العمل الوطني.

السيد الوزيرالأول،

فإذا كان الدستور لم يعط للمستشارين حق التصويت على هذا البرنامج فان لفريقي حق الدفاع عليه لأنه برنامج نثق به ونؤيد حكومته.

وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد المستشار عبد الرحمان لبدك رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية فليتفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان لبدك:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزيرالأول،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات الدستور عرض السيد الوزير الأول يوم الجمعة 15 ابريل 1998، أمام هذا الجمع الموقر الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة الذي انصتنا اليه بامعان وانتباه اللذين يقتضيهما حدث من هذا النوع.

السيد الوزير الأول،

نشاطركم الرأي فيما يخص تقديركم حق التقدير لأهمية الجهود التي بذلتها بلادنا والتقدم الذي أحرزت عليه منذ استرجاع استقلالها تحت قيادة جلالة المغفور محمد الخامس طيب الله ثراه ووارث سره جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وامد في عمره والذي استطاع المغرب بفضل تبصره وبعد نظره وبفضل شجاعة وتضحيات الشعب المغربي أن يواجه متطلبات الدفاع عن وحدته الترابية وإرساء توازناته الأساسية دون الإخلال بالتنمية الاقتصادية وتماسكه الوطني.

نشاطركم الرأي في إبرازكم وتركيزكم دعائم كل ثقافاتنا العريضة التي شكلت أهم وسيلة لمواجهة الاستيلاب العالمي الذي ننزلق نحوه ونسجل تشبثكم بمرجعيتنا المشتركة ويفرض علينا واجبنا أن نضع هذه المرجعية المشتركة فوق كل اعتبار ونقاوم كل محاولة للنيل منها محتاطين من كل تشويش من شأنه أن يمس بها ومغلبين المستمر عن الظرف الزائل، وكل هذا يتطلب من الجميع منظمات ومواطنين حكومة ومنتخبين مجهودات جبارة للادراك الفعلي للمشاكل الحقيقية. وتتجلى هذه المجهودات في البحث والتفكير والتواصل والتسامح والتكييف مع العالم الذي يعرف تغيرات سريعة ومستمرة.

نسجل رغبتكم في الاستمرار في السياسة التي رسمها صاحب الجلالة للحفاظ على الاشعاع الدولي للمغرب وصيت البلاد في تشبثها الدائم بالسلم والحرية، ونضاله المستمر في الشراكة الدولية الفعالة والمتوازنة خاصة في إطار اتحاد المغرب العربي والجامعة العربية ومنظمة العالم الاسلامي.

نسجل بارتياح استعدادكم للاخذ بعين الاعتبار الوضع الجيوستراتيجي لبلادنا وتدعيم العلاقات التي تربطنا بالاتحاد الاوربي وشركائنا الأجانب.

وعلى المستوى الاجتماعي تدخل في انشغالاتنا اهتماماتكم بتقدم المرأة ودعم دورها في المجتمع والحفاظ على حقوقها، شاطركم نفس الهموم فيما يتعلق بحماية الأسرة والطفولة المشردة والمعاقين.

نشاطركم نفس الهموم المتعلقة بإشكالية السكن والصحة والتعليم بالنسبة للمواطن.

نحن مقتنعون تمام الاقتناع في الحركة الديمقراطية الاجتماعية بأن مسؤولية هذه المشاكل الاجتماعية لا ينبغي أن تؤخذ على انها نتائج للنمو هي شروط أساسية لتنمية دائمة ومستمرة وقوية.

إنه تعبير عن مدى انتظارنا وتشوقنا للتدابير الفعلية على مستوى التطبيق الذي كان عليكم اتخاذها في هذا المجال.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

انكب فريقنا البرلماني بالدراسة والتحليل لمحتوى برنامجكم فذلك قبل أن يتناوله بالمناقشة والتحليل على مستوى الأطر المسيرة في الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

لذلك وطبقا لقيمنا ورغبة منا في الالتزام بالموضوعية أثناء التعامل النقدي مع مقترحاتكم آخذين بعين الاعتبار مختلف المقاييس التي رافقت تشكيل حكومتكم من ضغوط وعوائق وما كان ينتظر منها.

وعلى هذا الأساس إننا نعتبر الفاعلين الآخرين في الحياة السياسية والاجتماعية كمنافسين ولكن كشركاء وحلفاء يمكن التحاور معهم، وكذا نتائج الاقتراع أن نكون أغلبية التقدم أو معارضة البناءة.

نتواجد اليوم في المعارضة لكننا نكون معارضة فريدة من نوعها ليس لها سوابق في الحكم ولا تنطلق من خلفيات معينة وهذا معناه أننا نواجه الرحلة الحالية وتشعباتها المستقبلية بدون تشنج أو اندفاع وبدون مجاملة أو رغبة في التشويش.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

نعتبر أنه قبل الاستماع اليكم كان يخامرنا تخوف ان تذهب مجهودات عقود مضت مدى ضحية الاشتراكية التي ابانت عن عقمها وعقم التفكير الوحيد. وانتم على علم بما آلت اليه دول افريقية واوربية رزأت تحت طائلة الاشتراكية فكم هم المصلحون الذين باسم الفكرة القارة بالنسبة لملكية والديكتاتورية وباسم بعض التعاريف للحرية أوصلت أفكارهم بلدانهم إلى الأزمة لهذا لا يمكن أن نقنن كل شيء أونترك حرية التصرف الكاملة لقانون السوق وبين المنزلتين هناك نهج الوسط الذي اعتمدته حكمة بلادنا كاختيار .

صرحتم انكم ستعتمدون منهجا جديدا في التسيير والتدبير الحكومي ونحن نتساءل وبدوافع الشرف والغيرة عن مدى الصعوبات الجمة التي تعترض العضو الحكومي في تسيير وتدبير نفسه خاصة إذا ما كانت الحكومة تتشكل من حساسيات متنوعة ناهيك عن تداخل وتشابك اختصاصاتها التي من شأنها ان تعيق انطلاق واقلاع بعض الوزارات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إذا كان البرنامج الحكومي متشابه في بعض المحاور مع برنامجهاوتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصفة عامة وانطلاقا من موقعنا السياسي كوسط ديموقراطي سياسي نمارس حقنا في المعارضة البناءة فإننا نرى أن هذا البرنامج تعوزه الأرقام وينقصه التحكم في المواعيد ويكتنفه الغموض في كيفية الإنجاز.

فباستثناء قضية الوحدة الوطنية التي تعرف إجماعا وطنيا كما ذكرتم ووحدة صف جميع المغاربة هي أكبر سلاح مازال الشعب المغربي يواجه به خصوم وحدته الترابية.

وان المرحلة الدقيقة التي يمر منها ملف وحدتنا الترابية والمتعلقة بتحديد الهوية يجب ان نحسب لها كل الحساب مادامت مناورات خصوم وحدتنا الترابية كثيرة ومتشعبة الأمر الذي يقتضي منا تعبئة عامة لجميع فئات الشعب المغربي برمته على كلمة واحدة حتى لا يحرم احد من ابناء أقاليمنا الجنوبية من حقه المشروع في المشاركة في الاستفتاء التأكيدي، وبهذه المناسبة فإن حزب الحركة الاجتماعية يعبر عن كامل استعداده لمزيد من التعبئة ومزيد من دعم الصف الوطني وراء قائدنا الهمام جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده لمواجهة المناورات والعراقيل التي يحاول أعداء وحدتنا الترابية استعمالها لعرقلة مسلسل الاستفتاء.

فقضية وحدتنا الترابية اعتبرتموها من أولوية الأولويات وهذا أمر طبيعي مادامت موضوع إجماع وطني شامل وإننا نؤيدكم جملة وتفصيلا فيما جاء في تصريحكم حول الوحدة الترابية.

وباستثناء هذا فان تصريحكم لم يحدد خطة مرقمة بكيفية التطبيق حتى لا يبقى هذا التصريح مجرد نوايا تنقصها معطيات رقمية تبين كيفية تحقيق تلك الافكار حتى ينتقل التصريح من مستوى الشعارات العامة إلى مستوى الالتزامات الملموسة، فقد تكلمتم أو صرحتم فيما يخص النمو الاقتصادي عن نمو مرتفع مستديم ومنتج لمناصب الشغل الا انكم لم تحددوا مقدار النمو ولا مدة تحقيق تلك الاهداف ولا الوسائل المزمع اتخاذها فأنتم تعلمون أن نسبة النمو ببلادنا تقدر في سنة 1997 بناقص 2,2% وإذا علمنا أن اقتصادنا يتسم بعدم الاستقرار لتأثره بالتقلبات المناخية وأن المنظمات المالية قد سبق لها أن أعطت بعض الأرقام فيما يخص تقويم الوضعية الاقتصادية في المغرب إلى حدود سنة 2002 فقد كان من الأجدر بالتصريح الحكومي خاصة وأن حكومتكم تتوفر على وزارة خاصة بالتخطيط والتوقعات ، أن يتطرق لهذه المعطيات والأرقام حتى يتسنى له تنوير الرأي العام الوطني وحتى يمكن نواب الأمة ومستشاروها من تقييم السياسة العامة للحكومة في الميدان الاقتصادي ومتابعة تنفيذها.

إن هذه الملاحظة يمكن أن تنطبق على ما جاء في التصريح الحكومي بخصوص محاربة البطالة وتشجيع المقاولات فالتصريح تنقصه الدقة بالنسبة لمحاربة البطالة ولم يعط أرقاما ولو تقريبية بالنسبة لعدد مناصب الشغل التي ينوي توفيرها.

فاعتدنا بالنسبة للتصاريح الحكومية بالنسبة للدول المتقدمة أن نسمع أرقاما محددة بالنسبة لمعالجة آفة البطالة وتصريح الوزير الأول الفرنسي خير دليل حينما تعهد امام الجمعية الوطنية الفرنسية وهو بصدد تقديم برنامجه الحكومي بخلق 000 700 منصب شغل ورفع الحد الادنى للاجور بنسبة 4%.

أما بخصوص المقاولات فان الحكومة تنوي في تصريحها توفير كل وسائل الدعم للمقاولة الوطنية وبالاخص في مجال التمويل وتوفير الضمانات، ونحن نتساءل عن كيفية توفير ذلك وما إذا كانت الحكومة تنوي العودة إلى العمل بنظام ضمان الدولة للقروض، الذي تم التخلى عنه.

وبالإضافة إلى هذا فان التصريح الحكومي لم يقدم أية اقتراحات ملموسة للتحكم في كافة العوامل المادية لكلفة الإنتاج باعتبار ذلك أحد عوامل الرفع من تنافسية المقاولات المغربية (غلاء الطاقة مثلا).

إن عدم وضوح الرؤيا الذي طبع التصريح الحكومي والصفة المؤقتة والانتقالية لن يساعدا على معالجة المشاكل المطروحة بإلحاح بالفعالية المرجوة كما لن يساعدا كذلك الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين على تجاوز وضعية التردد والأنتظارية والتي اعتبرتموهم مطالبين بتجاوزها لخلق مناخ من الثقة والاطمئنان ومن جهة اخرى كان منطق الاشياء يفرض على الحكومة ان تقيم في برنامجها الوضع العام للمالية كما كنتم تطالبون بذلك عندما كنتم في المعارضة

وفي تقييمكم للجانب الجبائي اقتصرتم على اعطاء بعض الايضاحات المتعلقة بالموارد الجبائية منها على الخصوص، الا ان التصريح الحكومي اكتفى باعطاء تصورات عامة ومتناقضة في كثير من الاحيان، فهو من جهة يسعى إلى تبسيط النظام الجبائي وملاءمته مع واقع الاتفتاح وانقراض الجبائية الجمركية من جهة ومن جهة اخرى تجده يسعى إلى الاستقرارية الضريبية على المدى البعيد ويهدف إلى محاربة التملص والغش الضريبي بل وأكثر من ذلك كله تريد الحكومة التخفيف من العبء الجبائي وإقرار عدل ضريبي أفضل.

والسؤال المطروح في هذا الشأن كيف يمكن للحكومة ملاءمة تنفيذ هذه الإجراءات مع النقص المحتمل الذي سوف يترتب عن انقراض الحمائية الجمركية إذا ما تم تطبيق الاتفاقية المبرمة مع المجموعة الأوربية وفي هذه الحالة لم يبق للحكومة إلا إعادة النظر في النظام الضريبي الداخلي مع الإشارة إلى أن الدخل الضريبي يعتبر من أعلى المستويات المرتفعة التي لا تتحمل الزيادة ونعتقد أن كل تجاوز للمستوى الحالي سيضرب تنافسية الاقتصاد الوطني في الصميم ، وبالقدرة الشرائية لكافة المواطنين.

ومن جانب آخر أعلنت الحكومة عن نيتها في وضع قانون مالي انتقالي هو ما يؤكد لنا غياب الرؤيا الواضحة والدقة التي ينبغي أن يتسم بها التصريح الحكومي رغم ما انفقته الحكومة من وقت في إعداده وأن نية الحكومة في وضع هذا القانون المالي الإنتقالي لبرهان قاطع على عدم توفرها عن تصور يمكنها من إمكانية البت في تحقيق استراتيجيتها المعلن عنها ، ويؤكد مدى ترددها، ومن جانب آخر نلاحظ ان هناك بعض الغموض في السياسة التي تنوي الحكومة اتباعها في مجال التنمية الاقتصادية ذلك انه من خلال القراءة للفقرة المخصصة لاستراتيجية النمو يمكن استنتاج أن الحكومة عازمة على نهج سياسة انعاش الصادرات وتنمية السوق الداخلية وهنا نتساءل وتحت جميع التحفظات إذا كانت سياسة انعاش الصادرات متفق عليها فان توسيع السوق الداخلي بجعلنا نتساءل كذلك حول الوسائل الممكنة لجعله محركا اقتصاديا في التنمية علما أن القدرة الشرائية للمستهلكين محدودة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن مشاكل الفلاحة بوجه خاص والعالم القروي بوجه عام لم يحظيا بالاهمية التي يكتسيانها في بلدنا باعتبارها المجال الحيوي الذي يؤمن الأمن الغذائي للمواطنين ويشغل اكثر من 50% من اليد العاملة، ويتخبط في كثير من الصعوبات من عزلة ونقص في البنيات الأساسية من مرافق اجتماعية وصحية وتعليمية والخدماتية ومن سكن لائق ومن ماء شروب ومن كهرباء ومن شق الطرق ومن وسائل للإنتاج في متناول دخله ومن وسائل التمويل اللازمة لتحفيزه ومن نظام تسويق منتجاته يحميه من المضاربين ومن رعاية وضمانات تحميه من الآفات والأمراض والكوارث الطبيعية.

وعلى الرغم من الفوارق الشاسعة التي تفصل العالم القروي عن مستوى الحياة التي تتمتع بها الحواضر ومن الدور الذي يلعبه هذا العالم لفائدة السكان قاطبة فان تطلعات الحكومة ازاء هذا الميدان لم تكن في مستوى ساكنة العالم القروي ولا نتصور أية خطة واضحة الملامح لايجاد الحلول للمشاكل اليومية والهيكلية والقانونية والغنية التي تعرفها مكونات العالم القروي قطاعيا وبشريا وماديا وتنظيميا خاصة فيما يتعلق بأراضي البورالمستغلة من طرف صغار الفلاحين الذين يعتبرون عرضة للأعراض المناخية وفريسة للوسطاء.

كما نتساءل اين تصورات الحكومة فيما يخص الموارد المائية للبلاد في افق القرن المقبل مع تزايد احتياجات هذه المادة الحيوية ؟ وما هو موقفكم من سياسة السدود الواجب اتباعها والتي بفضلها ينعم المغرب بالمنتجات الفلاحية وبالماء الشروب ؟ وماهي الإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخادها للرفع من الأنتاج الفلاحي وتحسين جودته لمواجهة المنافسة التي ستدخل السوق الداخلي في افق تحرير المبادلات مع الاتحاد الأروبي ؟ وإذا تميز المبرنامج الحكومي لإنتاج الصناديق فلماذا لم تعط أهمية للعالم القروي وتفتح له الحكومة صندوقا لإنعاشه الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

التصريح خال من أية خطة لمتابعة الإصلاح الزراعي فالبرنامج لم يعرف بأهمية القطاع الفلاحي كقاعدة أساسية في تنشيط الاقتصاد الوطني كأولوية الأولويات ويعترف بهشاشة القطاع الفلاحي من حيث مردودية المتوقفة على الظروف المناخية ويعترف كذلك باهمية الوظائف الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها ليجعل من اداة تفعيل وتنشيط اقتصادي وطني متكامل بحيث يكون سوقا لمنتجات المقاولات الصناعية.

لقد اعتبر التصريح الحكومي أن النمو الاقتصادي يعمل على توفير مناصب الشغل غير أن هذا النمو الاقتصادي لم يحدد البرنامج الحكومي على مستوى وتيرته على أربع أوخمس سنوات .

يجب أن تكون هناك آفاق وفي نفس السياق لا يمكن الحديث عن التشغيل إذا لم تكن هناك سياسة استثمار مدققة وبدون استثمار لا يمكن ان نتكلم عن النمو الاقتصادي وبدون نمو اقتصادي لا يمكن أن نتكلم على مناصب الشغل كما ان هذا البرنامج تنقصه المعطيات الخاصة التي تتحكم في هذه الوضعية وأهمها :

- الدين الخارجي،
- نسبة العجز في الميزانية،
- وضعية التوفير الخاص والعمومي،
- نسبة الضغط الجبائي،
- مستوى الطلب على الإنتاج المحلي،
- نسبة البطالة وعدد العاطلين مع وثيرة تصاعد هذه الآفة.

ونسجل بالمناسبة أن الحكومة وضعت ما بين اولوياتها محاربة البطالة واقترحت لذلك تفعيل الاقتصاد وتحفير الاستثمار لكنها لم تحدد لنا مناصب الشغل التي ستحدثها ولا الخطة التي ستنهجها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

نسجل عزم الحكومة على إتمام برنامج الخوصصة بل والإسراع فيه ونسجل كذلك التراجع الحاصل في الخطاب السياسي مع جل أحزاب الحكومة في هذا الشأن متسائلين هل تنوي الحكومة مواصلة سياسة الخوصصة بعد إتمامها للبرنامج المذكور؟ ننتظر كيفية تنفيذ التزامها بالسهر على أن يتم توجيه موارد الخوصصة للاستثمار وتحديث الهياكل ونقترح في هذا الشأن ومن باب المعارضة البناءة أن يفتح حساب خاص في القانون المالي المقبل تودع فيه هذه الموارد حتى يتأكد الجميع من توجه هذه الموارد للاستثمار.

وأمام هذا التوجه نتساءل ما هو مصير المرافق العمومية الحيوية كالسكك الحديدية والمكتب الشريف للفوسفاط والخطوط الملكية المغربية والبنك الوطني للأنماء الاقتصادي.

أما بخصوص إصلاح القطاع البنكي نسجل عزم الحكومة على الإصلاح البنكي والمالي لتعبئة أفضل للادخار وتسهيل حصول المقاولات الصغرى والمتوسطة على موارد للتمويل متنوعة بشروط مشجعة ونتساءل في هذا الصدد عن كيفية التمويل الجديدة وما هي الشروط المشجعة إذا ما علمنا أن التسوق المالي محرر هل هذا تراجع بالنسبة للسياسة الليبرالية الممنهجة.

وفي هذا الصدد هل تنوي الحكومة خلق صندوق لهذا التمويل أم تنوي تخفيض سعر الفائدة بالتطهير والتجديد علما بان لذلك انعكاسات سلبية اجتماعيا واقتصاديا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن تقدم الشعوب أمر رهين بمستوى التعليم والتكوين وقد أكد خطاب العرش لهذه السنة على تفعيل المجلس الأعلى للتعليم باعتباره المؤسسة الدستورية الوحيدة القادرة على حل اشكالية التعليم ببلادنا والتي ترزح منذ ازيد من اربعة عقود في مشاكل التوحيد والتعريب والمغربة وتحسين المناهج والبرامج والأنفتاح على الثقافات والعلوم والفنون غير أن التصريح الحكومي لا يعكس أي جديد أوبديل أوتصور كما عرفناه في الحكومات السابقة التي كانت تراوح مكانها عند معالجة ملف التعليم رغم حرص جلالة الملك الأكيد وانشغاله بهذا القطاع الحيوي الذي يعطي تعليماته وتوجيهاته السامية لتجعل منه الحكومة احدى الأولويات الأساسية في سياستها وبرامجها.

والمتبع للمشهد السياسي منذ استقلال المغرب إلى اليوم يلاحظ أن احزابكم في الحكومة الحالية سبق ان تحملت مسؤولية وزارة التعليم بل إن هذا القطاع كان تحت تأثيركم وتوجيهاتكم خلال هذه العقود فكل المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع سواء على مستوى البرامج أو عدم ملاءمتها لمتطلبات سوق الشغل وسوء حالة رجاله وضعيتهم المادية والمعنوية تتحمل مسؤوليتها هذه الأحزاب.

وفي هذا الصدد نتساءل ما هي خطة الحكومة في مجال تمدرس الأطفال؟ ما هي نسبة الاستيعاب الممكنة لهذه الاطفال ؟ وما هو تقييم الخصاص؟، ماهي موارد سياسة توسيع قدرة الاستيعاب والتجهيز والبناء ومناصب شغل الأساتذة والمعلمين؟

ومن جهة أخرى ماهو موقف الحكومة من الأطفال الذين تجاوزوا سن التمدرس ويشكلون جيشا كبيرا في الأزقة والمداشر والقرى.

وبخصوص التعليم الخاص لم تبين الحكومة الوسائل التي تمكنها من القيام بتأطير ودعم وتشجيع هذا التعليم وهل هذا التوجه يشمل مساهمة الدولة في الاستثمار.

أما في مجال التعليم العالي والبحث العلمي نعتبر نية الحكومة لإنشاء صندوق وطني للبحث العلمي مبادرة جيدة متسائلين في نفس الوقت عن عدم توضيح الحكومة في تصريحها للميكانيزمات الممكنة لتدبير وتمويل هذا الصندوق آملين أن يرتبط نشاط هذا الصندوق بالمؤسسات العمومية الصناعية والقطاع الخاص.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إننا نسجل مسعى حكومتكم لتمكين بلدنا لولوج مجتمع الإعلام والمعرفة وذلك كما ذكرتم بوضع استراتيجية وطنية في ميدان الإعلام والاتصال وكذلك نسجل عزم الحكومة على تحيين توصيات المناظرة الوطنية الأولى حول الإعلام والاتصال والتي ميزت اشغالها الرسالة الملكية السامية التي جسدت ارادة جلالة الملك نصره الله في احداث الهيأة الأولى للاعلام والاتصال نتسائل عن مغزى تحرير القطاع، وهل سنصل بذلك إلى تحرير القضاء الإعلامي السمعي البصري وخوصصته؟

أما بخصوص تقوية مكانة المرأة وادماجها في الحياة العامة ومحاربة جميع اشكال التمييز الذي تتعرض له ،نلاحظ أن التصريح الحكومي اهتم فقط بالمرأة المتعلمة ولم يعط للمرأة في البادية حقها في هذه الاستراتيجية رغم أنها تعيش في الجهل والأمية وشظف العيش مقارنة مع أختها بالمدينة.

ورغم المستويات والاصعدة التي خصصها البرنامج الحكومي للمرأة (قانونيا واجتماعياواقتصاديا) فاننا نسجل أن هذا الطرح يتناقض والتشكيلة الحكومية الحالية التي عرفت تراجعا بنسبة 50% من المناصب الوزارية المخصصة للمرأة في حين كنا ننتظر زيادة عدد المناصب بالنسبة للحكومة السابقة.

أما في قطاع العدل فإننا نسجل بارتياح عزم الحكومة اعتماد التوجيهات الملكية السامية التي تضمنتها الرسالة الملكية الموجهة إلى المناظرة التي عقدها المجلس الأعلى بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيسه والذي اعتبر حفظه الله أن بذل العدل لرعاياه الأوفياء يتبوأ مكان الصدارة ضمن أولوياته ويظل باستمرار في غمار انشغالاته وذلك ليقين جلالته أن العدل من مقدمات التماسك الاجتماعي وأنه عامل حاسم لتعميق الديمقراطية في المجتمع ودعامة أساسية في ترسيخ دولة الحق والقانون والتحولات التي يعرفها عالمنا المعاصر تدعونا كما جاء في الرسالة الملكية إلى توسيع منظورنا إلى العدالة من الناحية الخلقية أوالسياسية أوالاجتماعية فحسب ولكن من نا حية تنامي دور العدالة الاقتصادي والوعي بإسهامها في التنمية.

وإذا كانت حكومتكم تنوي متابعة خطة التجديد التي قامت بها الحكومات السابقة وتنوي العمل يدا بيد مع كل المهن المساعدة للقضاء في خلق تعبئة وطنية لتخليق نظام القضاء فانه نسجل أن استقلال القضاء لم يرد له ذكر في تصريحكم وأننا نعتبره الركيزة الأساسية والأولوية التي لا ينبغي إغفالها أوالتراجع عنها ونحن بصدد إصلاح قضائي شامل.

وبخصوص تعبئة الشباب لم نلاحظ أي اقتراح مضبوط أوخطة مرسومة محكمة بل مجرد أماني دون التركيز على برامج واضحة تشمل التأطير الثقافي وإعادة النظر في توسيع تغطية التراب الوطني بدور الشباب وتجهيزها خصوصا في العالم القروي الذي يفتقر كليا لمؤسسات ثقافية وترفيهية وكيف ستعمل الجماعات المحلية على النهوض بهدا القطاع خاصة الجماعات الضعيفة ؟

وفي مجال التنمية الاجتماعية التي جعلتها الحكومة على رأس أولوياتها بوضع عقد جديد للتضامن بين مختلف الفئات الاجتماعية نسجل مدى ايجابية هذا التضامن الوطني لكن نتحفظ على الطريقة المزمع تنفيذها لتشخيص الفئات ذات الحاجة لأنها ستعود بنا إلى سنوات (البون) أوما يعمل به في بعض الدول (توزيع بطاقات الأنخراط في الجمعيات الاستهلاكية) لما لها من خلفيات سلبية وآثار على الناحية الاجتماعية، وما ستخلقه من حساسيات بين الأفراد والجماعات وانتماءاتهم السياسية.

أما بخصوص قطاع الصحة فقد أكد التصريح الحكومي على أن منهجية الحكومة ستعتمد على تقوية التجهيزات الأساسية الموجودة ولكننا نرى أن التجهيزات الحالية لاتنقصها التقوية فقط بل يجب تعميمها وتوسيع خريطتها على مجموع التراب الوطني وخصوصا المجال القروي لأن جل المستوصفات والمستشفيات، إذا وجدت تفتقر حاليا لأبسط وأرخص الأدوية لأنه من بين المؤشرات النمو في أية دولة هو مستوى الصحة : العقل السليم في الجسم السليم.

والمعطيات المتوفرة حاليا تغني هذه الفكرة انطلاقا من وضعية المستوصفات القروية ومستشفيات المدن وبعض المستشفيات الجامعية.

وكذلك الشأن بالنسبة للقطاع الصحي الخاص فاننا نجده يتمركزبالمدن الكبرى وليس هناك أي تشجيع في تقوية في المجال القروي والمناطق النائية.

فالمستشفيات تعرف خصاصا في التجهيزات والأطر والأدهى من ذلك أن العديد من الأطباء عاطلون مع ذلك.

وخلاصة القول أن النيات الأساسية في الميدان الصحي بالمغرب في حالة يرثى لها هذا بغض النظر عن وضعية موظفي هذا القطاع بدون استثناء.

أما فيما يخص قطاع الأدوية المرتبط بهذا الميدان فنجده يعاني مشاكل عويصة منها عدم وفرتها بالقطاع العام من جهة وغلاؤها بالصيدليات من جهة أخرى لذلك يجب مراجعة القانون المقنن في مجال تطبيق الضرائب الغير المباشرة والضريبة على القيمة المضافة فيما يخص الأدوية.

وفي مجال محاربة التطبيب يلاحظ من خلال برنامج الحكومة أنه وقع تراجع كبير في ذلك لأنكم كنتم تدافعون عن المجانية في الصحة وكذل الشأن في التعليم.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة النواب المحترمون،

على مستوى الحضور المغربي في الساحة الدولية لا يسعنا إلا أن نسجل ما تنوي الحكومة القيام به تمشيا مع الإرادة الملكية السامية ومع طموحات الشعب المغربي في سبيل الحفاظ على سمعة بلادنا وعلى مكتسباتها مع إرادة تقوية وتوطيد علاقتنا على كل الأصعدة سواء تعلق الأمر بالمحيط الجهوي أوالقاري أوالدولي دون نسيان هويتنا الإفريقية وانتمائنا إلى العالمين العربي والإسلامي ذلك بتفعيل السياسة الخارجة وتنشيطها في أفق ما يقبل عليه العالم عن انفتاح اقتصادي ومن عولمة في كل الميادين.

وإذا كان المغرب العربي هو صاحب المبادرة في انشاء اتحاد المغرب العربي منذ نهاية الخمسينات إلى أن تم هذا الإنشاء بالفعل في نهاية الثمانينات ، فإننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية ندعو حكوماتنا الموقرة إلى القيام بكل المبادرات التي من شأنها اعادة الروح لهذا الاتحاد الذي هو من صميم تطلعات شعوب المنطقة لتخطي كل الصعاب والتخلي عن كل الخلافات ودخول عهد التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والثقافي لصالح هذه الشعوب وفي خضم ما يعرفه العالم من تكتلات اقتصادية وجهوية على أننا يجب أن نكون يقظين وغيرعاطفيين حتى نبلغ أهداف الاتحاد دون المساس بوحدتنا وبكل حقوقنا الترابية وعلما بأننا ندعو إلى القيام بكل ما يلزم من مبادرات ووساطات من شأنها رد الأمور إلى نصابها في القطر الجزائري ليستطيع الإندماج في عملية بناء المغرب الكبير الذي كان حلم آبائنا وأجدادنا ولا يزال هو أملنا في تقوية منطقتنا وجعلها تدخل القرن الواحد والعشرين بصوت واحد وببرنامج واحد.

واستجابة لطموحات الشعوب العربية والإسلامية نلاحظ بأن الحكومة عازمة على كل الجهود من أجل توطيد التعاون العربي والإسلامي، وهذا أمر لا مفر منه غير أن الذي ينبغي التأكيد عليه هو البحث عن أنجع السبل المفضية إلى توحيد كلمة العرب في إطار جامعة الدول العربية ثم توحيد العالم الاسلامي بواسطة منظمة قبل العمل على توطيد العلاقات فيما بين الامة العربية وازمة الاسلام علما بأن علاقات المغرب مع الاقطار العربية والاسلامية علاقات لا ينقصها إلا الدينامية التي لا يمكن تحقيقها وذلك بسن سياسة نشطة يكلف بها رجال ونساء يتحلون بالصفات الضرورية لتطبيق دبلوماسية مناضلة وطويلة النفس.

ولقد حان الوقت لإنشاء معهد خاص بتكوين الدبلوماسيين حتى لا يبقى الميدان حكرا على بعض المحظوظين وبغية جعله ميدانا، لا ميدانا يلجه كل من هب ودب.

وفيما يرجع إلى الوضعية بالشرق الأوسط وخاصة ما يهم قضية الشعب الفلسطيني البطل فإننا مع الحكومة في انشغالاتها، وندعوها إلى بذل كل الجهود اللازمة للوصول إلى إلزام إسرائيل باحترام الأوفاق الدولية وخاصة منها اتفاقيات أسلو ومدريد حتى يأخذ مسلسل السلام طريقته الطبيعية ويتمكن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإنشاء دولته فوق أرضه وعاصمتها القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين مع تحيات تقديرنا الكبير لجلالة الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس على ما يبذل جلالته من جهود موازاة مع اخيه الرئيس عرفات من أجل بلوغ هذه الغاية التي لا محيد عنها طال الزمن أو قصر وإلا عرفت المنطقة وعرف معها العالم حالة توتر ستفضي لا محالة إلى كارثة كونية يتحمل مسؤوليتها اسرائيل.

ودائما في إطار العالمين العربي والاسلامي، نحن مع الحكومة بخصوص ما يعانيه الشعبان الليبي والعراقي من حصار ظالم يفرض علينا القيام بمبادرات ملموسة في المنتظم الدولي وفي مجلس الأمن وفي كل المحافل الدولية بغية التنديد بهذا الحصار واستنكاره والمطالبة الملحة برفعه حفاظا على كرامة الشعبين الشقيقين.

وإذا كانت حكومتنا الموقرة ستعمل في اتجاه تحسين العلاقات الثنائية مع مختلف البلدان الإفريقية وتقوية التعاون الاقتصادي معها فإننا نلفت نظرها إلى ضرورة فتح الباب للاستثمارات الإفريقية ودعوة المستثمرين المغاربة إلى الاهتمام بالقارة الإفريقية مع تقوية التبادلات التجارية مع البلدان الإفريقية علما بأننا لا ينبغي أن نبقى على الدوام خارج منظمة الوحدة الإفريقية بقدر ما ينبغي الرجوع إلى مقعدها على أنقاض المقعد الذي تحتله جمهورية الوهم. علينا أن نعمل كل ما في وسعنا قصد طردها من هذه المنظمة خاصة بعد أن تراجع عدد لا يستهان به من الدول الإفريقية عن الاعتراف بالجمهورية إياها.

وإذا كان من تحصيل الحاصل أن تعمل الحكومة على تقوية علاقات الصداقة والتعاون التي تربط بلادنا مع كل بلدان العالم وفي كل القارات فان علاقاتنا مع الاتحاد الاوربي الذي ارتبطنا معه بموجب اتفاقية شركة فضلا عن إتمامها بمسلسل الشراكة الأورومتوسطية وإذا كانت االغايتين معا لن تتحققا الا بتظافر جهود كل الأطراف المعنية ، فاننا نعتقد بأن على عاتق حكومتنا أن تضع خطة منهجية قارتين وقابلتين للتنفيذ على المدى القريب والمتوسط والبعيد ترمي إلى إعطاء بلادنا كل الضمانات لنجاح هذه الشراكة على كل المستويات وخاصة منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية حيث إن انعدام التوازن بين بلادنا وبلدان أوربا سيعوقنا عن تحقيق الغايات المرجوة من هذه الشراكة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدتان الوزيرتان والسادة الوزراء المحترمين،

الإخوة النواب المحترمين،

لقد حللنا التصريح الحكومي بكل موضوعية وجاءت مناقشتنا له مسايرة لهذه الموضوعية، رغم ما قد يتبادر إلى الأذهان التي ألفت الرأي الوحيد أو الإنصات إلى رأيها وحده ونريد التأكيد في هذا المقام بأننا حزب جديد يتموقع في الوسط لنا إرث حكومي فإننا ومن باب الموضوعية نسجل على أننا سنعارض برنامجكم للأسباب التي ذكرتها.

وشكرا لكم السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول.

والسلام عليكم ورحمة الله.

<u>السيد رئيس المجلس</u> :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار سعيد التدلاوي رئيس الفريق الديمقراطي والعمل، فليتفضل.

<u>المستشار السيد سعيد التدلاوي</u> :

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين،

السيد الوزير الأول قبل أن أتطرق إلى التدخل حول التصريح الحكومي أود في البداية السيد الوزير الأول أن أركز على شيء مهم بالأساس هو أنكم اعتمدتم في تصريحكم على عدد من النصائح

السامية لصاحب الجلالة نصره الله، وبهذه المناسبة أود السيد الوزير أن أذكركم بشيء في الوقت الذي عينكم صاحب الجلالة نصره الله ، كوزير أول، أخذتم الوقت الكافي لتشكيل الحكومة، ونظرا للوقت أخذتم لتهيئ التصريح الحكومي، كنا ننتظر انكم ستأتوننا بعصا سحرية عكس ما قبل. ونريد ان نثير انتباهكم إلى مسألة مهمة وحيوية جدا.. وسنأخذ على سبيل التذكير خطاب صاحب الجلالة نصره الله بمناسبة ثورة الملك والشعب لسنة 1995. حيث طلب آنذاك من شعبه ان يعدل الدستور فيما يخص القانون المالي من آخر دورة اكتوبر إلى آخر دورة أبريل، وقال حفظه الله : *"فهو ليس تعديلا تقنيا ابدا بل في تسيير نظام الدولة المالي والاقتصادي وهو تعديل أساسي لذلك لأن المغرب لا زال وسوف يبقى ، ولمدة سنوات يعتمد قبل كل شيء على الفلاحة"* انتهى كلام صاحب الجلالة.

ومن هذا المنطلق سيدي الوزير اود وكنت اتمنى وكنا نتمنى كفريق أن في تصريحكم الإصلاحات اللي ذكرت بها هي حقيقة خصها تاخذ واحد الوثيرة ديال الاستعجال القصوى وعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر غدي نعطيكم السيد الوزير امثلة أن آلاف الموظفين حاليا في القطاع الفلاحة أو في وزارة الفلاحة اللي كيتخلصوا وما كيعملوا والو نعطيكم مثال بسيط المراكز الفلاحية على مستوى انحاء المملكة ليس لهم أي اختصاص يمكن لكم تبحثوا فهاذ الشي السيد الوزير.

ثم انطلاقا من الاعتماد على الفلاحة كاقتصاد وطني كفاش كتشوفو السيد الوزير وأنا معكم كذلك في إصلاح ظهير 1976 اللي تتشوفوه عندو سنة أو 22 سنة في عمره 20 لكن السيد الوزير الأول كنبغي نبه لواحد المسألة هو الظهير ديال 1963 اللي تينظم الغرف الفلاحية واللي تقريبا قده قدو فالسن.

السيد الوزير الأول واش ماكتشفشاي كذلك يجب النظر فيه.

السيد الوزير الأول تكلمتم عن الشباب، الشباب السيد الوزير وانا أتذكر بعض المسؤولين في المجلس الأعلى للشباب وحاليا مسؤولين في وزارتكم آنذاك كنت أتقلد منصب نائب برلماني لدى جامعة الغرف الفلاحية وهناك اتذكر في 1993 السيد الوزير الأول كنا في مجلس إداري في مدينة الدار البيضاء ولما جاونا بواحد المشروع فيما يخص الشباب المقاولين لمنحهم قروض شحال غوتنا السيد الوزير الأول وانصحنا وقلنا لا يعقل اننا نتعامل مع شباب بالطريقة الكلاسيكية في التويل البنكي بمعنى أن أي شخص كيروج أموال في السوق كيمكن له تيقدم لأي بنك وبطلب قرض والبنك تتجاوبوا نتكول له ها 70٪ جيب 30٪ هذه المعاملة مع الشباب السيد الوزير الأول لم يمكن أن تكن لأن فاقد الشيء لايعطيه والشباب اليوم النتيجة ديالو هاانتم كتشوفوها راه كلهم علي باب الافلاس نتيجة السياسة والقروض اللي خذوا هذاك الوقت .

فيمايخص التصديق الحكومي بالنسبة للسياحة كنا نتمنى أن الاستثمارات في القطاع السياحي تجيب إعفاءات لأنه كاين مايزيد علي 20 ضريبة سياحية وهذه ماغديش تخلي المستثمر الأجنبي باش يجي المغرب وعيا من اسبانيا اللي كتزورها 40 مليون، على الأقل ناخذولها غير 50٪ أو 40٪ من السواح ديالها إلى استطعنا نغيرو السياسة ديالنا فيما يخص السياحة السيد الوزير الأول.

اسمحو لي السيد الوزير الأول كانت هذه بعض الملاحظات قبل أن اتدخل باسم الفريق الديمقراطي والعمل في إطار مناقشة التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول والذي يترأس حكومة المعارضة السابقة مع بعض الأحزاب التي تنوقعت ضمن أحزاب الوسط ولا شك أن هذه الحكومة قبل تشكيلها مرت من مخاضات سياسية وصعوبات أثناء المشاورات حتى إننا اصبحنا مرغمين للرجوع إلى فترات تكوين الحكومة السابقة ولم نعثر في مرجعيتنا السياسية على مدة زمنية كتلك التي استغرقها السيد الوزير الأول في محاولة لتكوين فريق حكومي منسجم كما أن الرقم الإعلامي الذي رافق بكل اهتمام الظرفية التي تكونت فيها هذه الحكومة أكدت كل اتجاهاته على أن المغرب يدخل عتبة القرن ال21 في ظل حكومة التناوب وانسجاما مع ما تعرفه بلادنا من تطوير في المسار الديمقراطي سوف نجعل من هذه المحطة منبرا للتباري من أجل طرح كل القضايا للنقاش والتداول دون التعصب أو الاسترسال في البحث عن القيم والسلوكات لاعاقة خدمة الشأن العام أو تحجيم المشهد السياسي ببلادنا الذي نرغب جميعا في تجاوز كل ما من شأنه أن يعود بالمغرب إلى نقطة الصفر.

ونحن في الفريق الديمقراطي والعمل سوف ندافع عن مصالح الشعب بكل فئاته وسوف نتصدى لكل الاختيارات الحكومية الرامية إلى ترك المواطن المغربي باسم الإصلاح والتغيير أو تحت سقف مجموعة من المفاهيم التي قد لا تخدم القضايا الأساس أو نهج الترويع، والارتجالية، لأننا نقول من هذا المنبر والشعب المغربي يتابع عن كثب ما سوف تطبقه الحكومة على أرض الواقع بان سياسة التغيير كما جاءت في التصريح الحكومي، أو كما عبر عنها « بالميثاق من أجل التغيير » هي مجرد تعابير فضفاضة، فمن يريد أن يغير عليه أن يرصد خطة التغيير وحتى إذا أراد ذلك عليه أن يحدد مجالات التغيير، هل هو تغيير في العقلية أو تغيير في وسائل العيش اليومي أو تغيير في نمط الحياة لدى المواطنين إلى آخره.

السيد الرئيس ،

إننا بعد دراسة عميقة، للتصريح الحكومي، وماتضمنه من محاور وتتبعنا بكل عناية للتعاليق المؤيدة، والرافضة لأهم خطوطه، يمكننا أن نتعامل مع هذا التصريح بكل شفافية لأنكم تجعلون من الشفافية مذهبا، وتؤكدون على حضور هذا المفهوم في سياستكم الحكومية،

سوف نسلط الاضواء على ما تضمنه تصريح حكومتكم التي تتحمل المسؤولية، وتحاسب عن كل كلمة، كلمة لأنكم تعتقدون بأن برنامجكم هو برنامج التغيير والحداثة وتعتقدون أن الشعب المغربي كان يعيش في مجال مظلم وجئتم لاخراجه من الظلمة الحالكة مع أنكم تعترفون في صلب هذا التصريح بأن بلادنا عرفت تقدما ملحوظا ؟ قلتم في تصريحكم في الصفحة الثانية على أن المغرب يتكيف مع مقومات المجتمع الجديد، مجتمع الإعلام والمعرفة ، فتصوركم يندرج تحت الغزو الإعلامي للمجتمعات الصناعية فماذا أعدت حكومتكم من إجراءات عملية لإدماج المغرب في خطة إعلامية من أجل التحكم في التكنولوجيا الجديدة، وفي نفس السياق تؤكدون على الحفاظ على المقومات الثقافية والحضارية والهوية التي صيغت حسب تعبيركم عبر قرون.

سيدي الرئيس،

إن لجوء الحكومة إلى استراتيجية أو مجموعة من الاستراتيجيات يجعلنا نتوقف عند كل تعبير غير معقلن، فقضية التأكيد على المقومات الحضارية ومكوناتها هي مسألة ترافق العمق التاريخي والسلالي لجميع المغاربة منذ تكوين الدولة الاسلامية الأولى بالمغرب على يد مولاي ادريس الأول والإندماج العرقي في بوتقة واحدة لصنع مسيرة تاريخية بقيادة الملوك العلويين فهذه القضية لاتحتاج إلى التأكيد.

وقد جاء في التصريح الحكومي الربط بين مجتمع الإعلامي والمعرفة وتعتبرون في تصوركم بأن ذلك يشكل قفزة نوعية لتحديث المجتمع المغربي والارتقاء به اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا دون ان يحدد برنامجكم الاساليب المعتمدة لأنجاز المشروع الإعلامي وربطه بالتنمية، لقد غاب عن بالكم بأن الإعلام أصبح أداة فاعلة وسيفا ذي حدين أي أنه بمثابة الاختلاف الذي ينتج عنه الاختلاف.

كيف تلوحون في تصريحكم الحكومي بخلق مجتمع اعلامي في الوقت الذي لازلنا فيه نبحث عن التغييروتقعيد الديمقراطية على أسس مجتمعية ؟ هل تتوفرون على آلية العمل لإنجاز هذا المشروع بكل قنواته وأدواته ؟ هل تدركون بان التنمية اصبحت في ارتباط متفاعل مع معالجة المعلومات والمعرفة باعتبار أن القطاع الخدماتي يمثل ما يفوق 60٪ في المئة من الداخل الاجمالي، ومن فرص التشغيل في البلدان المتقدمة لأن تكنولوجية الإعلاميات تتطور بسرعة فائقة، فهل انتم قادرون على ابداع الذكاء الاصطناعي ؟ لهذا السيد الوزير الأول من غير الممكن الحديث عن كل التكنولوجيات فقد اقتصرنا على الإعلام والإعلاميات واسمحوا لي أن احيلكم على بيان مكسيكو وهو بيان وقعت عليه المملكة المغربية سنة 1981.

السيد الرئيس ، إذا كان التصريح الحكومي قد أتى بتأكيدات حول تصفية ملف قضيتنا « قضية الصحراء المغربية » فهو لم يوضح ضمن هذه النقطة الإجراءات الجديدة لتفعيل الديبلوماسية المغربية لمواجهة خصوم وحدتنا الترابية لأن القضية هي قضية وطنية لا تحتاج إلى تأكيد أوتسييس ولكنها تحتاج إلى دينامية سياسية، ان اقتضى الأمر فتح الحوار مع الجارة الجزائر التي تأوي الإنفصاليين وتغذيهم كلما أوشكوا على الإنهيار والإ اندثار كما أن ملف قضيتي سبتة ومليلية من القضايا التي لا بد أن تبحث مع الوزير الأول الإسباني بمناسبة زيارته للمغرب، كما نطالب من الحكومة أن تكون حاضرة في المؤسستين التشريعيتين لإعطاء كل المستجدات التي تم التوصل اليها بشأن قضية الصحراء المغربية والمدينتين السلبيتين.

السيد الرئيس، إن التصريح الحكومي حصر مجموعة من القطاعات واعتبرها ذات بعد تاريخي ومتميزة بالسمة الإلحاحية كإصلاح الادراة والعدل والنمو وإحداث مناصب الشغل، وتأهيل تنافسية النسيج الاقتصادي والتحكم في التوازنات والإنفتاح وإصلاح النظام التربوي، والإندماج في مجتمع الإعلام والتضامن والعدالة الاجتماعية، كل هذه التطلعات تشكل في نظر السيد الوزير الأول وفريقه الحكومي ركائز لمواجهة التحديات التي تجابه المغرب واعتبرها مقاربة جديدة للتدبير الحكومي، كما نعتقد ان هذه التطلعات تحتاج إلى التكرار وتنميق في الكلام لأن جميع الحكومات السابقة كانت تدعو إلى إصلاح الإدارة والعدل، وتدعو إلى توظيف كل الآليات الاقتصادية والمالية للرفع من وتيرة النمو.

لذلك فإن المنهجية الجديدة للتدابير الحكومية كما وردت في التصريح الحكومي هي مجرد كلمات تقنية كلمات تقنية لأن مصطلحات من هذا النوع قد تجعل العمل الحكومي غير محدد زمنيا، خصوصا وان السيد الوزير الأول أكد على أن هذه التطلعات المتعددة تتطلب عملا ذا نفس طويل يرتكز على منظور استراتيجي ومنهجية شمولية.

إذ يبدو من خلال هذه التعابير على أن الحكومة فكرت تفكيرا جماعيا ونظرا لكثرة عددها وانعدامية انسجامها ، جاءت المفاهيم متضاربة وذات أبعاد مختلفة خصوصا عندما نتمعن في منهجية الحكومة الشمولية نجد أنها سوف تتعرف بعمق على أن خطابهم السياسي حين كانوا في المعارضة لا صلة له بالواقع وكأن الإدارة المغربية التي ينتقدون أسلوب تسييرها كأنها كانت تحت رحمة أطر أجنبية، مع العلم أن السيد الوزير الأول يعرف عن قرب من هم المسؤولون الكبار عن سير النشاط الإداري ؟ هل هم من أحزاب الحكومة الحالية أم من الأحزاب التي غادرت الحكومة وأقرب مثال لذلك الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والمؤسسات العمومية والشبه العمومية والأبناك والشركات الكبرى إلى آخره.

سيدي الرئيس،

إذا كانت هذه الحكومة هي حكومة إصلاح فإن برنامجها مبتور من أي إصلاح حقيقي، وإذا كانت حكومة تغيير فان التغيير الذي

تطمح اليه يكتسي صبغة المتمنيات والتلاعب التي اصبحت متجاوزة بالنسبة للطبقات الفقيرة في الحواضر والبوادي، لأنه يكفينا ما ضاع من الوقت وسط متاهات وخطب نارية والغوص في خضم مصطلحات لم نجن منها الا الكلام الفارغ، في الوقت الذي كنا نسمع فيه اعضاء مكونات هذه الحكومة بان احزابهم اعدت برامج شمولية لحل الازمة الاقتصادية والاجتماعية، فاننا اليوم نلمس عن قرب ومن خلال دراسات تحليلية للخطوط العريضة لبرنامج حكومة التغيير، فان هذا البرنامج لم يتضمن سوى الاماني.

سيدي الرئيس،

إن دمقرطة الحياة السياسية والاجتماعية مرتبط أساسا بالمشاركة الفعلية للمواطنين في صياغة القرار، وهذا الإجراء بفلسفة جديدة أو إبداع سياسي تلتي به الحكومة وانما هو مطلب شعبي، ورغبة كل الفاعلين السياسيين ليصبح سلوكا وممارسة. لا نقتصر فقط على أسلوب الاقتراعات بل يجب أن تعم كل الحياة الاجتماعية والسياسية وتحسيس المواطنين، بانهم يعيشون في ظل فلسفة جديدة في عهد حكومة التغيير التي تؤكد على تخليق الحياة العامة بالبلاد وإصلاح الإدارة وعصرنتها مع ذلك فالإصلاح ظل محطة تتوق عندها كل حكومة بل الأدهى من هذا تكونت لجنة وطنية في الثمانينات لإعداد مشروع إصلاحي للإدارة المغربية، لا نعتقد أنها أمنية جديدة أوتصور فلسفي لتخليق الحياة العامة بل إنكم مطالبون بإصلاح العقلية التي تبدأ من الموارد البشرية إلى سلك القضاء، فحسب التدبير الإداري اليومي وتحقيق المركزية الإدارية لا يتحقق ذلك بتعدديات المفاهيم والمصطلحات الأكاديمية الن القضية الإصلاحية فلسفة متشعبة المذاهب لا يمكن التوصل اليها بطرق محتشمة أوبركام من التسويفات والإسقاطات التي ترغب حكومة التغيير نهجها ضمن مسلسل إصلاحي نتمنى تطبيقه بدون حيف وبدون تطبيق سياسة تراجعية قد تؤدي إلى الغاء الحقوق المكتسبة التي نعتبرها اساس الاستقرار الاجتماعي، كما نؤكد لكم السيد الوزير الأول على ان منظوركم الإصلاحي لقانون الوظيفة العمومية يتطلب منكم القيام بعملية مسح لما هو معمول به خصوصا وان قانون الوظيفة العمومية لم يعد يتلاءم مع واقعنا الاقتصادي والاجتماعي ونؤكد لكم أيضا السيد الوزير على أن فلسفتكم الإصلاحية لهذا القانون لا يمكن أن تتحقق في إطار سياسة مالية تعتمد على الأسلوب التقشفي، لأن المغاربة يكفيهم أنهم قدموا تضحيات جسيمة في إطار السلم الاجتماعي التي نهجته كل الحكومات السابقة.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص الفلسفة الإصلاحية لميدان القضاء فان البرنامج الحكومي لم يفصح عن خطة واضحة،كلما هنالك انكم ترتكزون على الشفافية والأنصاف وسرعة القضاء في حين ان القضاء نعتبره من أسبق الأسبقيات لكن برنامجكم خصص حيزا ضيقا لهذا القطاع لكنه مع ذلك نبني كل الآمال على ان تقوم حكومة التغيير بإرساء قواعد العدالة وإزالة كل النتوءات التي تعرقل سير العدالة ببلادنا وتحديث آليات العمل بمحاكم المملكة، وإعطاء القاضي ما يستحق من الوجاهة والتقدير وتحفيزه للقيام بواجبه المهني والحفاظ على حقوق المتقاضين.

أما فيما يخص قضية حقوق الإنسان فإننا لان عتبر حكومة التغيير أتت بجديد بل مسألة حقوق الإنسان تم الفصل فيها حين أمر جلالة الملك بإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارة خاصة بهذا المجال، فلم يبق أمام المواطنين المغاربة إلا الحفاظ على هذه المكتسبات وتطوير عملها في اتجاه ترسيخ دولة الحق والقانون .

السيد الرئيس، إذا كان التصريح الحكومي قد وعد بتنشيط الاقتصاد لفائدة التشغيل فإننا نتساءل عن الأساليب التي اعتمدتها الحكومة لرفع كابوس البطالة ، وهل حكومة التغيير لها القدرة لاحتواء العاطلين خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، خصوصا وأن وزيرا من هذه الحكومة يترأس المجلس الوطني للشباب والمستقبل ويعرف عدد العاطلين وله دراسات نظرية بشأن هذا المشكل مانعتقد ان هذه الحكومة ستفي بوعدها نظرا لأن حجم المشاكل يتطلب إجراءات عملية كما انها تعتمد في سياستها حسب هذا التصريح على استراتيجية تفوق امكانات المغرب الاقتصادية والمالية رغم انها تتفاءل كثيرا، ونحن في هذا الإطار نؤيدها إذا تمكنت من تشغيل جميع العاطلين وعملت على تحسين الأوضاع الاجتماعية لجميع المغاربة، لأن قراءة متأنية لما تضمنه التصريح الحكومي حول الاقتصاد الوطني والفلسفة التي جاءت بها حكومة التغيير حول هذا الموضوع توحي لنا بأن المغرب يرتب ضمن الدول الصناعية الكبرى.

السيد الرئيس، إن البرنامج الحكومي الذي تمت صياغته وترصيف كلماته المنمقة تجعلنا فعلا اننا نعيش مع ايقاعات سياسية جديدة ومع تصور فلسفي جديد في زخم من الابداعات خاصة في مجال التدبير المالي العمومي، إلا أن خطاب السيد الوزير الأول كان خاليا من التطرق لتنمية العالم القروي مما يؤكد ان حكومة التغيير سوف تعيش داخل الحواضر وربما سبب ذلك ان هذه الحكومة سوف تمنح جواز تدفق الهجرة القروية إلى المدن للعمل في المركبات الصناعية.

من هذا المنطلق نتساءل عن هذه الأسباب الجوهرية التي أدت بكم إلى إقصاء العالم القروي من برنامجكم الطموح ؟ وإذا تناسيتم التنمية القروية فإنكم نسيتم المغرب برمته، وفي انتظار استدراككم لهذه النقطة نترككم للقيام بجولة سريعة للعالم القروي وتلمسون عن قرب الحياة العامة التي ترغبون في تخليقها.

سيدي الرئيس،

أما فيما يتعلق بالهشاشة المالية العمومية التي وردت في تصريحكم فإن هذه المقولة لم تراوح مواقفكم إنما أدوات العلاج التي جئتم بها لإصلاح المالية العمومية هي الأدوات التي سمعناها في جميع التصاريح انما الاختلاف في استعمال المصطلحات فمثل هذا الكلام سمعه الشعب المغربي منذ حكومة 1956 وهو يسمعه اليوم في ظل حكومة التغيير سنة 1998 لهذا نؤكد لكم السيد الوزير الأول على أن أي تغيير يهدف إلى إصلاح مالي على حساب القوت اليومي لشعب لن يكتب له النجاح لأن السياسة التقشفية التي تسعون تطبيقها لن يتضرر منها إلا الفقراء، فإذا كنتم تشعرون انكم تمارسون عملكم الحكومي في خضم أزمة مالية فإنكم لم تتحدثوا عن مجموعة من القطاعات ذات نواة صلبة لإنعاش الاقتصاد الوطني، والأمر هنا يتعلق أساسا بقطاع السياحة التي تعتبر موردا أساسيا للتشغيل وجلب العملة الصعبة التي يبحثون عنها من المؤسسات المالية الأجنبية لخلق التوازن لأنكم كنتم تؤكدون دائما في خطبكم من منبركم الإعلامي على أنه هناك إهمال للقطاع السياحي، هل وأنتم تتقلدون ناصية الأمورتتوفرون على خطة تنموية لهذا القطاع؟

سيدي الرئيس، إن التصريح الحكومي بالنسبة لإصلاح التعليم لم يأت إلا بطموحات باهتة مستوحاة من أرشيفات خطب تربوية تقليدية، ومن هذا المنبر نؤكد لحكومة التغيير على أن إصلاح التعليم لا يخرج عن إطار خطاب العرش ليوم 3 مارس 1998 لأنكم حينما تتحدثون عن تعميم التمدرس فهذا ليس بجديد بل هو مطلب شعبي وحين توغلون في تطبيق ذلك على العالم القروي نساء هل لديكم تصور حقيقي لإدماج الطفل بالعالم القروي في الخطة التربوية الإصلاحية ؟ فإذا كان الأمر كذلك فان تصريحكم بأي منهجية شمولية لإصلاح هذا القطاع ، انما هي مجرد تمنيات أكدتها كل التصاريح الحكومية السابقة.

أما فيما يخص تصوركم للسياسة الإعلامية التي أكدتم من خلال تصريحكم على أن هناك فلسفة جديدة للاندماج في مجتمع الإعلام، فإننا في هذا المجال نطالب من حكومة الملك الحسن الثاني نصره الله للمناظرة الأولى للاعلام والاتصال ولا داعي لتكرا ر ماقيل نحن نطلب منكم التطبيق الفعلي لمفهومية التواصل بين الاجهزة الرسمية ومكونات المجتمع المدني.

السيد الرئيس،

ان التصريح الحكومي اولى اهمية لدور المرأة، وأكدت حكومة التغيير على انها تتوفر على استراتيجية طموحة لادماج المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونحن من موقع المعارضة نؤكد لكم بان المرأة المغربية حصلت على مجموعة من المكاسب كتواجدها في حكومة التغيير تتقلد مناصب وزارة وكذلك بالبرلمان فهذه الحقوق ليست ابداعا حكوميا وانما هي نتاج مطلب نادت به كل الأحزاب السياسية سواء تلك التي توجد في الحكومة الحالية أوفي المعارضة لذلك لا تعتقدون أنكم جئتم بشيء جديد في هذا الشأن.

السيد الرئيس ،

إن تلميح التصريح الحكومي لقضية الشباب كاشكالية ما، نعتقد أن تصريحكم مليء بمجموعة من الإبداعات الفكرية ذات البعد الاصطلاحي سيحل مشكل الشباب، لأن دغدغة عواطف هذه الفئة العريضة من المجتمع المغربي لن تمنحكم جواز المرور لهضم حقوق الشباب المغربي بالعالم القروي الذي لم نعثر على عبارة في تصريحكم تشير إلى ما توليه حكومة التغيير لشباب العالم القروي الذي ينتظر من حكومتكم إنقاذه من التهميش وانتشاله من بحر الضياع ، إلا أن الضياع وسط زخم من المصطلحات هو ضياع بذاته.

وما يسترعى الانتباه أنكم السيد الوزير الأول أقحمتم في تصريحكم اختصاصات جديدة ويتعلق الأمر بمفهوم العقد التضامني وتحاولون تمرير حصيلة من الأفكار كالتضامن بين مختلف الفئات اللاجتماعية ومختلف الجهات والأجيال، وهناك جملة من المصطلحات تحتاج إلى التفسير والتوضيح كما أنكم تراهنون في سياسة حكومة التغيير على أن هناك خطة لم توضحوا معالمها تهدف إلى تقليص دائرة الفقر وكل من ينادي بالقضاء على الفقر لا بد أن يتوفر على برنامج استعجالي اللهم ما ورد في تصريحكم حول إحداث صندوق للتنمية الاجتماعية اعتمادا على آليات شفافة لتجنيد موارد الزكاة في نطاق اللجنة التي أعلن عن تكوينها صاحب الجلالة أيده الله ونصره في خطابه السامي بمناسبة ليلة القدر.

أما على مستوى القطاعات الاجتماعية الأخرى كالصحة والطفولة والمعاقين والمراهقين فإن تصوركم الإصلاحي لن يخرج عن سياسات الحكومات السابقة التي حققت طفرة نوعية في هذا المجال لا يمكن إنكارها أومسحها من أرشيفات المنجزات التي تم القيام بها عبر مراحل.

سيدي الرئيس ، إن العملية التربوية التي أكدها التصريح الحكومي في مجالات متعددة كالقطاع الفلاحي فإن الدلائل التي اتى بها البرنامج هي متمنيات نسعى جميعا إلى تحقيقها.

وخلاصة القول فإن خطابكم الذي تضمنه التصريح الحكومي مجرد خطاب تسويفي خالٍ من الواقعية والشفافية رغم انكم تتحدثون عن سياسة قطاعية مندمجة كما يندرج في إطار عصرنة الخطاب السياسي الذي تستهدفون منه بالأساس ربح الوقت للاطلاع وتقييم السياسة العامة للبلاد.

وأخيرا فإننا نتمنى في هذا السياق أن تلتزم الحكومة ببرنامجها لتطبيقه على أرض الواقع لأن مسألة الرقابة على الحكومة هي قاعدة دستورية، وسوف نكون مع كل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى المصلحة العليا للبلاد لأن الانتقادات الأولية للبرنامج الحكومي ضرورية وأساسية حتى تعرف الحكومة على أنها مراقبة شديدة سواء من داخل البرلمان أو خارجه.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

وفي الأخير سيدي الوزير الأول نتمنى من العلي القدير أن يطول الله في عمركم عكس ما جاء في حق الحكومة السابقة من طرف المعارضة آنذاك ومن طرف المسؤولين سامحهم الله.

والســـــلام عليكم.

السيد رئيس المجلس :

الكلمة الآن للمستشار السيد محمد الجوهري رئيس فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية فليتفضل.

المستشار السيد محمد الجوهري :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

قبل أن أدلي بكلمة فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية في مجلس المستشارين أود أن ارحب بالسيد الوزير الأول والسادة الوزراء وأن أهنئهم على الثقة المولوية الكريمة. ولا بد في مثل هذا الموقف وفي مثل هذا المكان وهذا الزمان وهذه اللحظة أن يستحضر الإنسان كثيرا من العوامل التي تؤثر في المحيط ومن هذه العوامل أننا وأن هذا المجلس هو مجلس المستشارين وأن هذه المنصة وهذا المجلس ضم البارحة مجلس النواب وانه من هذه المنصة وفي نفس المكان ألقيت خطب وألقيت كلمات ووقع التعبير عن مواقف لفريقنا وفريق المعارضة الآخر وفرق الأغلبية وأنه لا بد أن أتساءل وقد طرح علي أو من الواجب علي أو من موقعي أن أتكلم فكيف سأتكلم وكيف سأخاطبكم هل سأكرر ما استهلك البارحة وأنا من نفس الفريق ومن نفس الحزب ومن نفس المنظور وعلى نفس المنصة وفي نفس القاعة وبعد اقل من 24 ساعة فهل لهذا الكلام فائدة ونحن في مغرب يسعى إلى ترشيد كل شيء الزمان أو لا ترشيد الزمان المغربي.

السيد الوزير الأول، تتبعنا خطابكم في مجلس المستشارين فكنتم بطبيعة الحال من الذكاء المعروف عليكم اختصرتم ذلك الخطاب لأنه لا داعي لتكرار ما قيل يوم الجمعة ليوم الاثنين رغم أن الدستور يحتم عليكم أن تخاطبوا مجلسي البرلمان . فنحن قلنا هذا تعقل من السيد الوزير الأول ولم نعتبره مأخذ لأننا لا نبحث عن المآخذ أبدا ولكن نعتبر أن ذلك مؤشرا من المؤشرات التي تستندون إليها في تسيير هذه الحكومة التي نتمنى لها كل التوفيق هذا جانب وهناك جوانب أخرى كثر الكلام حول الحكومة ، تعيين الحكومة، زمان تعيين السيد الوزير الأول، ومدة تعيين السادة الوزراء، والانطباعات والانفعالات، ورد الفعل، هذا كله شيء جميل ومخاض جميل نحن مسرورون اليوم السرور الكبير لأن نقف ونخاطبكم، لأن نقف ونخاطب المعارضة التي كنا نعتز بوجودها في بلادنا رغم المساجلات التي كانت وستكون ويجب أن تكون بيننا من أجل مصلحة بلادنا العليا فنحن لا نواخذ الأشخاص بالعكس ، نحترمكم وأظن بل يجب أن تحترمونا وبطبيعة الحال، لا نحس منكم إلا بالاحترام الكبير والمتبادل وسيبقى هذا الاحترام أبدا ويحضرني بيت شعري بسيط وصغير غدينا به انفسنا في بداية الاستقلال من جملة ما أخذناه في مدرسة محمد الخامس الحرة بمراكش وفي الاحتفالات التي كنا نقوم بها بمناسبة عيد العرش والاحتفالات التي كنا نقوم بها بمناسبة 17-18-19 نوفمبر عيد الاستقلال وعيد... والأعياد الثلاثة.

مغربنا وطننا روحي فداه ومن يدس حقوقه يذق رداه

هذا مغربنا ولابد وأنتم السيد الوزير الأول، أعتقد أنكم استحضرتم هذه الروح روح النضال وروح التضحية وروح الوطنية وانتم تحضرون برنامجكم وقلتم بأن هذا البرنامج وهذه النوايا والطريقة المستقبلية التي تنوون بها تسيير البلاد غديت بثقافة قديمة أصيلة مصدرها كما قلتم الأمازيغية والعربية الإسلامية والمغربية والإفريقية إرث غني ومنجسم ومتجذر ويجب أن نحافظ عليه وستكون مواقفنا وانطلاقتنا كلها من هذا المنطلق لا داعي لأن نملي عليكم رأينا، رأينا قاله السيد سعيد امسكان أمس رئيس الفريق في مجلس النواب لا داعي للإعادة ولا داعي لتكرار القول.

ليس معنى هذا أنني تحللت وأبحت لنفسي أن لا أبحث في برنامجكم وأن لا أخصص له من الوقت مايكفي وأن لا أدرسه وأن لا أطلع عليه وأن لا أستشف منه عمقكم وروحكم، بالعكس درسته جيدا وسهرت الليالي من أجل قراءته المرة الأولى والثانية وأنا تعب أونشط أو في أحوالي كلها كالبشر كجميع البشر وبطبيعة الحال لن نواخذكم عن النوايا بالعكس سنقول إن نواياكم جميلة وإنها كلها نوايانا وأن قلبنا يرفرف لها ولكن سنتتبع خطواتكم السيد الوزير الأول، السادة الوزراء، سنتتبعكم عند التنفيذ وسنحاول أن نكون يقظين وسنتعامل جميعا بحسن النية وأعتقد أنه لابد أن يكون التطبيق وسيكون التطبيق بحسن النية.

هذا المدخل كان لابد منه لأن أرتاح وأقول بأنني لم أهمل تقريركم وسأدلي ببعض الشيء لما يجب أن يسجل في السجلات وما يجب أن يقدم.

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن فريق الحركة الشعبية ليسجل بكل ارتياح وتفاؤل مناقشة غرفة مجلس المستشارين لأول برنامج حكومي في إطار البرلمان الحالي الذي جاء وليد دستور 1996، وإننا بقدر ما نقف عند أهمية انطلاق هذه التجربة التي ادخل في إطار الإصلاحات الدستورية التي انكب على بلورتها الشعب المغربي تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله بقدر ما نسجل كذلك، حدث انطلاق تجربة التناوب التي راهن عليها الشعب المغربي، كاختيار أساسي واستراتيجي هام من شأنه أن يجعل بلادنا على طريق إرساء قواعد ثابتة للحياة الديمقراطية السياسية، ويأتي كذلك حدث تشكيل حكومة تقودها المعارضة السابقة إن هذه الانطلاقة التي جاءت بعدة إصلاحات دستورية، واستحقاقات متوالية ساهم فيها الشعب المغربي وتعبأ من أجلها يجب أن تكون محل رهان الجميع ومساهمة الجميع لتأمين نجاحها ووضعها في فلك سليم، تتولد عنه النتائج، وتتحقق الأهداف المتوخاة في ظل تعاون متبادل بين السلط للخروج من دوامة الروتين وفتح الآفاق أمام الشعب المغربي لبناء نفسه ووطنه في ظل دستوره تحت قيادة جلالة الملك الرشيدة الذي أعلن حفظه الله عناية خاصة وآمالا عريضة على هذه القبة التي تضم فعاليات اقتصادية واجتماعية هي بمثابة محرك لمختلف مظاهر الحياة العامة، اقتصاديا ومهنيا واجتماعيا وأخذت الدرر الغالية لجلالة الملك نصره الله من فكره الثاقب من الكلمات التي خص بها أعضاء مكتبي المجلسين حين قال حفظه الله ما معناه أن تسيير البرلمان هو بمثابة سيارة ذات محركين ويجب أن نستشف ونستخرج بواطن وأسرار وروح الدستور الظاهرة والخفية.

وأكد جلالة الملك أن الأساس هو الجماعات والبلديات والجهات وهي المكون الأساسي للأمة فعلى البرلمان أن يكون الساهر على مصلحة الأمة، علينا أن نكون مسلحين بالإدارة التي لا تعرف الوهن والعمل الذي لا يعرف التماطل. ويضيف جلالة الملك الطريق طويل، والأهداف متعددة والآمال واسعة، والتجربة يمكن أن تكون ناجعة أولا تكون ، لكن لابد أن نجرب » انتهى كلام جلالة الملك.

وبهذه المناسبة وباسم فريقي أهنئ السيد الوزير المحترم على الثقة الملكية الغالية بمناسبة تعيينه على رأس الحكومة وهي ثقة نعتز بها بدورنا نظرا لما نعرفه فيه ويعرفه الرأي العام الوطني من صفات الوطنية والمواقف الموضوعية كما نهنئ الحكومة على نفس الثقة وبنفس الحرارة سواء ما انحدر عن الأحزاب السياسية أو من شارك بصفة مستقلة، كما نتمنى صادقين أن تتوفق هذه الحكومة في تحقيق شعار التغيير وأن تساعدها الظروف في تجسيد البديل وكسب الرهانات التي ينتظرها الشعب المغربي.

إن انظار العالم تتجه الى المغرب شرقا وشمالا وتتابع بكل ترقب نتائج هذه التحولات ، كما أن الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وشركاءنا ينتظرون ثمرات ما يقدم عليه المغرب من إصلاحات اقتصادية وسياسية لوضع اللمسات الأخيرة على آليات ولوج القرن الواحد والعشرين بأنظمته وقوانينه وتقنيته وأفكاره وهذا ما يجعلنا في هذه الغرفة أبعد نظرا، وأوسع أفقا، ولاعتبارنا ممثلين لشرائح قطاعات أشد التصاقا وتأثرا بما يجري، مدعوين إلى التأمل والعقلنة والتفكير في شبح المستقبل وكيفية التعامل والتفاعل مع التحولات المتسارعة والاستفادة منها وامتلاك أدوات التعايش معها.

إن غرفة المستشارين هي بالأساس غرفة التأمل والمراقبة وإذا لم يعطها الدستور حق التصويت على البرنامج الحكومي والتعبير عن موقفها من محتويات هذا البرنامج بواسطة التصويت فإنها متوفرة على سلطة المتابعة والمراقبة والاستفسار، وهذا إطار أوسع للتعبير عن الأفكار والمواقف.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إخواني المستشارين،

إن غرفة المستشارين المنبثقة عن الجماعات المحلية والغرف المهنية ومندوبي العمال والمستخدمين تجد نفسها في عمق حدث تشكيل حكومة التناوب وبالتالي فحص ودراسة ومسألة البرنامج الحكومي وذلك لانعكاساته ومفعوله على وضعية القطاعات التي تشكل هذه الغرفة.

إننا في فريقنا لم تكن ولن تكون لنا أية فكرة أونوايا لتثبيت ا لعزائم وإصدار الأحكام المسبقة والجاهزة على برنامجكم السيد الوزير المحترم، ولن نسير في آفاق الخيال العلمي، لمسألة المستقبل واستفسار الأيام عما ستصلون إليه من نتائج وعما سيعترض طريقكم من مشاكل أو صعوبات، إن ما لنا حق في قوله وبكامل الصراحة المعهودة في الحركة الشعبية اننانسجل عليكم التزامكم بكل ماورد في برنامجكم الطموح والمتفائل وإلهام وهو عقد بين هذه الغرفة والحكومة وإننا سنتابع وبكل تعقل ومسؤولية خطوات التنفيذ ومراحل الإنجاز، ولا نعاكسكم السيد الوزير الأول في طموحاتكم المشروعة وأمانيكم العريضة تقديرا منا لهاجس تحسين أحوال المغاربة ورفع معاناتهم وخدمتهم هاجس جميع الفعاليات السياسية وأن قواسم نضالنا داخل الأحزاب والمنظمات المشتركة هي الدفع بهذه الأمة إلى الأمام والمحافظة على قوتها ومناعتها وكيانها وإشعاعها

وحضارتها لكن من حقنا الاعتراض على المواقف التي تنطلق من كون تحالفكم تولى المسؤولية والمغرب في حالة فساد والتراجع والانهيار والإرث السلبي، نعاكس بعض منابركم، وفي نفس الوقت نشكركم على إقراركم النزيه بالمكتسبات التي حققها المغاربة، الذين تولوا مسؤولية تدبير الشأن العام، منذ سنوات ، إننا نعتبركم السيد الوزير الأول حكومة تدشين مرحلة التناوب الذي ساهمنا فيه بدورنا وكان من أولى اختيارات السياسية وفي مقدمة طموجاتنا ، ولذلك فإننا ساهمنا فيه، وسنبقى متشبثين باختيار التناوب ساهرين على مسيرته، غير باخلين على تطعيمه واعطائه نفس التجسيد والترسيخ والصلابة، ذلك أن التناوب لا يمكن أن يستأثر به سجل سياسي معين، أوكتلة سياسية دون أخرى. إنه عصارة نضال الجميع وهدف الجميع وعلى رأسهم جلالة الملك وإرادة جلالة الملك بغض النظر عن المواقع وهذا كذلك ما جعلنا غير مستعدين السيد الوزير الأول لفتح باب المساجلات الكلامية المبنية على النبش نريد أن تسود بهذه الغرفة أجواء التعقل والعقلنة نريد أن نبعدها عن التوترات حتى تبقى في نظر الشعب المغربي غرفة التفكير والتوجيه والممارسة الديمقراطية الصحيحة والخالية من كل مظاهر البهلوانية والتعنت التي من شأنها أن تمس بالثقة وتضفي السطحية على مهمتنا.

لقد أشرتم السيد الوزير الأول في برنامجكم الشامل إلى مجمل القضايا الوطنية إلا ما سقط سهوا ونريد هنا أن نسطر على بعض الملاحظات التي تهم القطاعات التي تنحدر منها هذه الغرفة المحترمة لا لنقول لكم ماذا حققتم بل لنسجل عليكم وننبهكم، عندما ترسمون مذكرة توضيحات تكون في أولوياتكم، ولهذا نقول إننا ننتظر منكم توضيحات تكون في مستوى شعاركم، حول مصير محتويات الميثاق الموقع بين السلطات الحكومية والنقابات والذي يضم عددا من المقتضيات تمس مستوى عيش الطبقة العاملة، نريد منكم معرفة ما ستزيد ونه من مكاسب على ضوء الاتفاقية باعتباركم وباعتبار دور أحزابكم في مساهمة المركزيات النقابية التي اتخذتموها كقوة لتدعيم صفكم السياسي والضغط على الحكومات السابقة. الموظفون والعمال ينتظرون منكم تنفيذ ما عجز عن تنفيذه الآخرون كيف ستعالجون قضايا الطبقة العاملة التي تهم الأجور والتسريحات والمنازعات وهل تفكرون في احداث تعويض عن البطالة ؟ كيف ستعالجون موضوع التوازن، بين المقاولة وحقوق الطبقة العاملة في قوانين العمل؟ وهل ستتشبثون بالتعديلات التي سبق أن قدمتموها على مشروع مدونة العمل؟ كيف ستعالجون مشاكل عمال وأطر المؤسسات المخوصصة الذين يوجد بعضهم متوقفا عن العمل وستعطي التفاصيل عن هذه القضايا عند مناقشة القانون المالي المقبل.

هل لديكم تصور في إدخال إصلاحات على التعاضديات وصندوق الاحتياط الاجتماعي ؟ تصور أبعد من كلمات وشعار الترشيد والعقلنة وإعادة الانتشار كيف - كيف وعلى أي مدى ؟

أما عن موضوع الجماعات المحلية والجماعات الحضرية والقروية ومجالس العمالات والاقاليم والجهات ، هل لديكم تصور محدد لمعالجة موضوع وصاية وزارة الداخلية على هذه الجماعات المحلية وتحريرها من القيود والتدخلات والضغوط.

هل ستُرجعون إلى مواقفكم حول الضريبة على القيمة المضافة في إطار نظرة واقعية تتدارك التفاوت في التنمية والوسائل كما كنتم تزعمون؟ هل ستعيدون النظر في دور المجالس الاقليمية من أجل تحريكها وتمتيعها بالاستقلال وتوضيح دورها؟ كيف تفكرون في خلق إطار حديث لعمل الجماعات المحلية يضفي عليها الديناميكية، ويخرجها من دوامة المشاكل ويعيد الثقة في دورها ؟ هل لكم تصور مدقق لما سبق في الميدان الفلاحي والفلاحين؟

كيف ستشعرون العالم الفلاحي بالتغيير الذي هو شعاركم ؟ ما هي استراتيجيتكم لتحريك عمل الغرف المهنية وتعزيز دورها في تدعيم الاقتصاد الوطني ؟ هل لديكم ما يجعل هذه الغرف محل اقبال واستفادة من لدن المنخرطين في صفوفها ؟

هذه تساؤلات اردناها أن تكون عشوائية وغير مركزة في انتظار معرفة تفاصيل وتدقيقات تصريحكم الذي تكلم عن كل شيء.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للمستشار السيد احمد التويزي عن فريق الاتحاد الدستوري فليتفضل.

المستشار السيد أحمد التويزي :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السّيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدتين المستشارتين،

إخواني المستشارين،ط

في البداية وقبل أن نتطرق إلى التصريح المقدم من لدن السيد الوزير الأول الذي نكن له ولتاريخه النضالي كل التقدير والاحترام لابد من الوقوف عند ماهية التشكيلة الحكومية الحالية، فالواضح فيما يخصنا نحن داخل الاتحاد الدستوري أن هذه الحكومة تتكون من تشكيلات سياسية متباعدة الرؤى والمناهج حيث مكونات احزاب الكتلة ثم ما سمي حديثا باحزاب الوسط واخيرا وزراء السيادة وطبعا في ظل هذا التنوع يصعب الوصول إلى حد أدنى من الإنسجام في

صناعة القرارات وتنفيذها وهنا يحق لنا أن نتساءل عن الأسباب الكامنة وراء تحالف تشكيلات سياسية مع أخرى كانت حتى وقت قريب جدا تنعتها باحزاب الإدارة وبكونها ساهمت في تفاقم الأزمة داخل البلاد مما يعنى أن هناك جوانب مسكوت عنها يجب فك ألغازها وعرضها في صورتها الحقيقية والكاملة على انظار الشعب المغربي انه وداخل هذه الحكومة التي تعددت تسمتيها من حكومة التغيير إلى حكومة التناوب إلى حكومة الكتلة إلى حكومة ائتلافية إلى حكومة الاستاذ اليوسفي... توجد عناصر بعضها كان في الحكومات السابقة. والبعض الآخر كان في صف المعارضة السابقة دخلت وكانت قد دخلت في مواجهات سياسية حادة بشأن الخيارات المتبعة لمعالجة الوضعية التي يعيشها المغرب وهي الآن تحظى جنبا إلى جنب بتسيير دواليب الشأن العام.

هذه أيضا اشكالية كبيرة وعميقة جدا يصعب على المحللين والدارسين ايجاد تفسير لها خاصة في ظل حياة سياسية لا يهم ممارسيها سوى التكيف مع المصالح والقيم والعلاقات والمؤسسات القائمة وبأقل تكلفة، لذلك وحسب ارتساماتنا الأولية فان هذه الحكومة تجمع من الاشخاص ومن الرؤى ومن السياسات والمناهج ومن العقليات المختلفة والمتنوعة التي من السهل جدا في نظرنا أن يتسرب الشرخ والافصال اليها الشيء الذي يجعلنا نقر ومنذ البداية أن هذه الحكومة سوف تسير برؤوس واشخاص عديدة مما سيتتبع ذلك من تنوع لمصادر القرارات.

ويكفي في هذا الإطار القيام بقراءة بسيطة لما كتب في الصحف والجرائد الوطنية والدولية للوقوف على هذه الحقيقة المرة ، فلحد الآن لازال العديد من الوزراء من السادة الوزراء غير ملمين بحدود الاختصاصات الموكولة اليهم اذ غالبا ما يتم امتعاض هذا الوزير أو ذلك من تدخل زميله في شؤونه أو اختصاصاته ، وكم كانت دهشتنا عظيمة حينما نجد أن هذه الجريدة أوتلك مديرها هو في نفس الوقت وزير في حكومة القرن توجه انتقادات أو تعرض لبعض الخروقات في المؤسسات العمومية وكأنها بذلك توجه رسالة تريد من خلالها التملص من معالجة وضع قيل أن لها من الإجراءات السحرية القصيرة المدى والمتوسطة والبعيدة المدى ما يكفي من الحد من اتساعه.

اننا نعتقد أن الأحزاب السبعة المكونة للحكومة لازالت لم تستوعب بعد ثقافة وسلوك ممارسة الشأن العام، وهي بذلك تريد أن تجمع بين نقيضين : الحكم والمعارضة وهو شيء نعتقد أنه يجسد انفصالا حادا في الرؤيا وفي فهم صحيح لمستجدات الوضع السياسي الحالي.

وبالرجوع إلى التصريح الحكومي يلاحظ عادة قيامه على عرض ثم تحليل للوضعية التي تعيشها البلاد وهو الشيء الذي تم تغييبه بحيث استقر الأمر على تقديم لائحة للمواضيع، رؤوس الأقلام، وعناوين يمكن اختزالها في عبارة النوايا الحسنة من قبيل : سنعمل، سيتم، سنسهر، سنطبق، الخ، إلى غير ذلك من ألفاظ وعبارات موجهة في كثير الأحيان إلى الاستهلاك، هذا في الوقت الذي كان من الضروري فيه أن يتم تقديم تشخيص واقعي للأحداث والظروف الاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي يعيش فيها المغرب في علاقاتها مع الطموح والتفاؤل اللذين تضمنهما مشروع التصريح الحكومي.

هذا التصريح الذي نعتبره فقط إجراءا تشكيليا اقتضته الأعراف البرلمانية المتعارف عليها ليس إلا، يقوم على تصور وعلى رؤيا ضبابية للأمور، على الأحلام وعلى غياب نظرة براغماتية وعقلانية للقضايا المطروحة.

السيد الوزير الأول،

عند الارتباط العضوي بين تحقيق التنمية والرفع من مستوى المرأة من خلال العضوية... تحدثتم السيد الوزير عن الارتباط العضوي بين تحقيق التنمية والرفع من مستوى المرأة من خلال وضع استراتيجية تهدف إلى ادماجها في مختلف مناحي الحياة، غير أنه وبالمقابل تجاهلتم الحديث عن ملامح هذه الاستراتيجية وعن الكيفية التي من خلالها يمكن تحقيق هذا المبتغى وفضلتم الأنسياق نحو البلاغ. إننا نعتقد أن النهوض بالمرأة لا يمكن أن يتم إلا من خلال ثلاث مقاربات مترابطة اقتصادية قانونية وسياسية وبدونها تظل كل استراتيجية عديمة الرؤى والفعالية والحاجة والضرورة تدعوان إلى تحسين الوضع المعيشي للمرأة وإلغاء كل النصوص ذات الاثر السلبي على مشاركتها في الحياة السياسية ومراجعة القواعد القانونية المتعلقة بالشغل وتحقيق الأنسجام فيما بين القوانين العرفية والوضعية وبالتالي تأطيرها سياسيا على نحو يسمح باستردادها لكل حقوقها المدنية والسياسية.

وما يقال عن المرأة لا يمكن فصله عن الوضعية الحالية للشباب المغربي الذي يعاني من آفة البطالة، وكلنا يتذكر مآسي شبابنا حامل الشهادات والمجهود وان كان متواضعا الذي قامت به الدولة للتخفيف وليس القضاء على هذه الآفة. فمن يعتقد أنه سيقضي على البطالة بصفة نهائية لا شك أنه يضحك على ذقون العاطلين.

وليس بخاف عليكم كذلك أن الجماعات المحلية رغم محدودية مواردها قامت بدور فعال في عملية تشغيل الشباب العاطل وبمناسبة مناقشتنا لمعضلة التشغيل وانطلاقا من كون احد اعضاء حكومتكم على رأس المجلس الوطني للشباب والمستقبل كان من الموضوعي أن نتساءل لماذا لم يأت هذا البرنامج بإحصائيات ودراسات مضبوطة واقتراحات مدققة للخروج من هذه المعضلة وانتم تعرفون السيد الوزير الأول ما يتطلبه تمويل هذا المجلس من امكانيات مالية على حساب خزينة الدولة.

إن الاغلبية العددية التي تنتمون إليها السيد الوزير الأول قد عملت انطلاقا من جميع المنابر المتاحة لها من البرلمان والصحافة على رسم صورة قائمة لمستقبل البلاد والعباد وحاولت زرع اليأس في نفوس المواطنين ودفعهم إلى فقدان الثقة في مؤسساتهم ومسؤوليهم، فالسيد الوزير الأول كما قال الأمس زميل لكم الله يكون في عون الحكومة فنحن نقول الله يرزقكم الصبر والنفس الطويل لأنه في نظرنا التحدي الذي هو أمامكم هو العمل على إخراج الشباب المغربي من حالة الإحباط من حالة اليأس التي أقحم فيها بسبب الشعارات الرنانة والمزايدات التي ما فتئت المعارضة السابقة للأغلبية الحالية ترفعها لدغدغة شعور المواطنين.

السيد الوزير،

وأنتم تتحدثون بنغمة الرجل الواثق والجريء عن نيتكم في وضع إصلاح نظام شامل لنظام التربية والتكوين وهو شيء جميل جدا غير أن الاجمل منه انكم وأن حكومتكم تحتضن داخلها فرقاء لهم من التصورات والرؤى المختلفة والمتباعدة فيما يصعب معه الحصول إلى حل توافقي بشأن المسألة التعليمية ببلادنا بل الادهى من ذلك هو أن هناك فصيل داخل حكومتكم ساهم بشكل كبير في تردي وتدهور الوضع التعلمي ببلادنا بكيفية مهولة. إنني لا أعرف ما إن كنتم تعلمون أن الدولة تتحمل 95٪ من النفقات المخصصة للتعليم وبصيغة أخرى وما دمتم تستحسنون كلمة استراتيجية أتساءل ما هي الاستراتيجية التي ستعتمدونها في هذا المجال؟

كيف ستعالجون مشكل المجانية ؟

هل ستسعون إلى ربطها بالتعليم الاجمالي ؟

هل ستعتمدون على تخصيص قروض لتمويل الدراسة ؟ هل تمت مراجعة الهياكل الإدارية للقطاعات المشرفة على التعليم والتكوين بهدف توحيد المجهودات والتقليص من النفقات ؟ هل لديكم تصور جديد بشأن المساطر المتلعقة بابرام صفقات البناء والتجهيز ؟ كيف ستكون مشاركة قطاعات اقتصادية والموسسات والمقاولات في البناء والتمويل ؟ وفوق كل ذلك هل فكرتم في الكيفية الكفيلة برد الاعتبار إلى رجال التعليم ؟ وايلائهم المكانة اللائقة بهم بين الشرائح الاجتماعية المنتجة.

تعوفون السيد الوزير الأول جيدا الخطورة التي وصلتها اشكالية التعليم ببلادنا الشيء الذي دفع جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده إلى التدخل وتكوين لجنة وطنية تعرفون تكوينها ومكوناتها ، تتكفل بدراسة هذه الاشكالية من جميع النواحي، والكل يعرف كذلك السيد الوزير أن المعارضة السابقة، الأغلبية الحالية هي التي عملت على إفساد وعلى إفشال هذه اللجنة، ونتساءل السيد الوزير الأول هل الإصلاح الذي تكلمتم عنه سوف يدخل في إطار هذه اللجنة بعد احيائها ام لكم تصور آخر فإذا كان هناك تصور فماهو هذا التصور؟

هذه بعض من الأسئلة ذات الطابع الإشكالي والعلمي والتي لا نكاد للأسف الشديد نجد لها مكانا ضمن ما سمي ببرنامج التغيير أو الإصلاح الحكومي، ومن جانب آخر وبخصوص مشكل السكن، فإن السيد الوزير الأول لم يوله العناية البالغة حيث اكتفى باستعراض لبعض الإجراءات الرامية إلى تقليص العجز الذي يعرفه هذا القطاع مع أن هذا المشكل يعتبر أهم مشكل السوسيو اقتصادي بعد البطالة، ولعلم السيد الوزيرفإن الحاجيات على الصعيد الوطني التي تبلغ 3 ملايين و000 120 وحدة سكنية يضاف اليها 109,500 ديال التجهيزات الأساسية أو الإصلاحات وفي هذا الإطارنتساءل عن الاستراتيجية والمخطط الذي هيئ لتجاوز هذا العجز وعن مصادر التمويل وعن الجدولة الزمنية للتنفيذ إنه وبالنظر إلى جسامة وضخامة هذا المشكل فان الإجراءات التي حملها التصريح الحكومي تعد غير كافية هذا بالإضافة إلى أن التجربة والملاحظة أثبتتا عقم ومحدودية بعضها لذلك فإننا نعتقد أن معاينة هذا المف لن يتم إلا على التقليص من سعر تكلفة السكن وعن طريق التخفيض من العب ء الضريبي ومحاربة المضاربة ومنح قروض طويلة المدى لاقتناء السكن وخلق سوق فرعي للرهن العقاري وإعداد نص تشريعي ينظم الأنعاش العقاري وإعادة هيكلة العديد من المؤسسات العمومية المتداخلة في قطاع السكن وإحداث تعديل في قانون نزع الملكية ومراجعة قانون الاكرية الموجود بخزانة الملجس واستخدام أراضي الدولة لمحاربة المضاربة واعطاء الأولوية لسياسة الشراكة مع الملاكين العقاريين والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين في موازاتها مع تشجيع هذا القطاع وهي اشياء تستدعي جرأة كبيرة وجرأة كبيرة للتنفيد.

تحدثتم السيد الوزير الأول عن المجهودات التي ستبذلها الحكومة لتحسين الاستفادة من العلاجات الطبية ملخصين ذلك في عناوين كبيرة تفتقد الي التمحيص والتدقيق السليبين،هنا يجدر بنا أن نتساءل عن موقع وزارة الصحة داخل هذا الكم من الإجراءات أي بعبارة أخرى كيف يمكن تطبيق هذه التدابير ووزارة الصحة نفسها تفتقد إلى أدوات التقنين وتنظيم النظام الصحي الوطني لماذا تم إقصاء القطاع الخاص؟ نتساءل من تحمل العلاجات الاستشفائية والوقائية ؟ لماذا تجاهلتم الحديث عن مساهمة الجماعات المحلية والمنظمات الغير الحكومية في النهوض بهذا القطاع ثم كيف تعميم التغطية الاجتماعية ؟ هل سيبقى بالنظام الاجباري للتأمين الصحي ؟ أم أن هناك حلولا أخرى ؟ نعتقد السيد الوزير الأول لن تقدموا أي جديد يشفع لكم في إضافة عبارات التغيير والإبداع على برنامجكم.

إخواني المستشارين،

السيد الوزير الأول المحترم ،

نعتقد أن هذه المناسبة، مناسبة مناقشة التصريح الحكومي الخاص بهذه التشكيلة الحكومية الغير الطبيعية في نظرنا لأنها

تضمنت كما قلت في البداية بين مكوناتها أناس تعودوا على خطابات معينة وعلى سياسات معينة لدرجة أن المغاربة أصبحوا يعتبرونهم متخصصين في عدم اجبارية البرامج الحكومية السابقة ونفي كل مجهود تنموي يقوم به الشعب المغربي، ويحق لنا ويحق لكل متتبع خاصة الأحزاب السياسية المفروض فيها التعمق في دراسة هذا التصريح واستخراج قضاياه وذلك وفاءا للأمانة التي تحملونها في تأطير وتنوير مكونات هذا المجتمع.

إن من بين أهم مكونات التصريح إفصاحه عن السياسة الاقتصادية المزمع نهجها خلال فترة معينة وبامكانيات محددة وبناءً على مؤشرات بنيوية اقتصادية واجتماعية معينة الشيء الذي يدفعنا إلى التساؤل عن المنطلقات والحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها وتعيشها البلاد والتي من المفروض أن يقدم بشأنها الوزير الأول في إطار التصريح هذا شرحا ودراسة لهذه الاوضاع ومن ثم ينطلق لبناء برنامجه. وتوضيح الإمكانيات والآليات التي سيوظفها لتحقيق هذا البرنامج، إلا أنه لم يتمكن من تأطير عرضه وتبويبه وتقديم الإيضاحات اللازمة بشأن كل قطاع على حدة.

وهذا يكرس ما تمت ملاحظته سابقا على هذا التصريح باعتباره تصريحا يصلح لملء الفضاءات الكلامية ليس إلا أما وأن نعتبره خطة لمعالجة وإدارة الأوضاع العامة بالبلاد فإن الأمر مستبعد بشكل كبير نظرا لأنه لا يمثل إلا استمرارية لنفس التوجهات التي عملت في إطارها الحكومات السابقة وتلقت النقد اللاذع للمعارضة السابقة أي الأغلبية الحالية.

السيد الوزير الأول المحترم،

نعتقد أنه كان من الضروري وخاصة في الجانب الاقتصادي أن يكون السيد الوزير الأول أكثر موضوعية ووضوحا ولا يترك الرأي العام يتيه في ثنايا هذا التصريح الحلم الذي يفتقد للتأطير ولتحديد الأولويات والحقائق المعاشة والأهداف المتوخاة والوسائل التي تمكننا من الوصول إلى تلك الأهداف وبالتالي السيد الوزير الأول نطرح عليكم السؤال التالي :

هل تسلمتم العمل ولم تجدوا إلا الفراغ ؟ أليست هناك مؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعمل آلياتها الإدارية والبشرية ليل نهار لخدمة هذا الوطن؟ فهذا التصريح لا يظهر بالأرقام حالة الاقتصاد الوطني، لا يظهر نسبة التضخم، لا يظهر نسبة العجز إلى حدود هذا العام ، إلى حدود هذه الشهور، لا يظهر حالة التوازنات المالية، مجمل الديون الخارجية، الديون الداخلية، علاقة المغرب مع الدول الدائنة ، بالنسبة لاستخلاص الضرائب على الصعيد الوطني إلى غير ذلك من المؤشرات التي تعطي نظرة واقعية عن حالة الاقتصاد الوطني، إذ بدون هذه المؤشرات كيف يمكن لنا كمستشارين أن نمارس حقنا الدستوري في مراقبتكم ومحاسبتكم ونقول لكم بكل تجرد وبكل وطنية صادقة انكم نجحتم هنا وفشلتم هناك؟

السيد الوزير الأول إن هذا النوع من الكشف هو عمل اعتقد أنه سوف يبين انكم تسلمتم مقاليد القيادة ، قيادة الاقتصاد الوطني وقد حقق نتائج حسنة نتيجة عدد من الإجراءات المالية والاقتصادية كانت في بعض الاحيان لاشعبية ولكنها كانت ضرورية لكي يستعيد الاقتصاد الوطني أداءه وفعاليته عند تطبيق هذه الإجراءات الضرورية والتي سبق وان نعتنا من طرف المعارضة السابقة بالخيانة والتهور ونحن نطبق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي مكن بلادنا من اعادة توازناتها المالية الداخلية والخارجية الشيء الذي سمح بعجز الميزانية إلى حوالي 3٪ بعدما كان يصل في الثمانينات إلى 12٪ وتم كذلك بفضل هذه السياسة المتبعة التحكم في التضخم بشكل كبير مما مكن بلادنا من أداء أقساط الدين الخارجي بشكل منتظم وبالتالي ضمان ثقة المؤسسات المالية المانحة للقروض وهذا مؤشرإيجابي قد تستثمره حكومتكم الحالية.

السيد الوزير الأول،

لقد تبين أن هذا التصريح لم يطرح السؤال التالي ماذا ينقص الاقتصاد المغربي، لجعله قادرا على المنافسة خاصة وأنه مقبل على اقتحام منطقة التبادل سنة 2010 ودخل أصلا في الإطارالإقتصادي المالي الذي يحكم المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي كما أن هناك تطلعات مشروعة لتعزيز مقومات الوحدة العربية وذلك بالشروع في إنشاء السوق الاقتصادية العربية المشتركة، كل ذلك يتطلب برنامجا واضحا ومحددا لا من حيث القطاعات التي سيشملها ولا من حيث الرصيد الزمني الذي ينبغي استهلاكه لتحقيق ذلك خاصة وإننا محكومون بالزمن بالالتزامات الدولية الشيء الذي تم تجاهله في تصريحكم الذي لم يتضمن الإشارات اللازمة للسياسة المالية التي تتطلب مراجعة قوانينها بشكل يسمح باستيعاب تطلعات التنمية وتحديات المنافسة العالمية التي ستجبر المغرب على التخلي على جزء كبير من مداخيله الجمركية وهو أمر ينبغي أن لا تتم معالجته بالزيادة في الضرائب أوالتقليص من ميزانية الاستثمار والتجهيز خاصة وأن المغرب يعول في جزء كبير في تأهيل اقتصاده على القطاع الخاص وتحديدا على نشاط المقاولات باعتبارها الكفيل بحل الكثير من المعضلات الاجتماعية وخاصة البطالة التي لا يمكن تجاوزها الا بتشجيع حرية المبادرة والخلق والإبداع .

السيد الوزير الأول المحترم ،

إننا لن نواجه الحكومات الأوربية سنة 2010 بل سنواجه مقاولات ورجال الاعمال فيكيف يمكنكم حماية هذه المقاولات الناشئة حتى تصل إلى مستوى النضج والمواجهة ونعتقد أن ذلك يعتبر أولوية بالنسبة للأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية وبالنظر كذلك إلى الافاق الدولية التي ستملؤها المقاولة.

وارتباطا دائما بالقطاع الاقتصادي يجب تجاوز التصنيف التقليدي للعالم القروي باعتباره بعدا مجاليا ينتظر الرعاية الاجتماعية والمساعدة المالية فقط، بل يمكن أن تصبح البادية المغربية مدخرا اقتصاديا مهما في الميزانية العامة وذلك بتشجيع وخلق المقاولة الفلاحية والخدماتية بالعالم القروي، وقصد التغلب على المعوقات التي لا تساعد على الاستقرار والاستثمار يجب خلق أوراش كبرى لتأهليه اجتماعيا وتجهيزه بنيويا وذلك حتى نتمكن من استحداث منفذ هام لامتصاص البطالة وضخ دينامية جديدة في اقتصادنا الوطني وفي السياق يمكننا إضافة القطاع السياحي الذي يجب تجاوز نظرتنا الترفيهية السطحية التي تطبع تعاملنا معه بل يجب دراسة معدلاته الاقتصادية وتأشيراته الاجتماعية ومن ثم يمكن اعتباره قطاعا خصبا وحيويا، ونعتبر كذلك أن اقتصادنا الوطني في حاجة ماسة إلى مزيد من الوضوح وعدم احتكار المعرفة الاقتصادية والمالية والتيكنولوجية داخل رقعة جغرافية محدودة أولدى فئة بشرية محدودة إذ لا بد من إيصال المعلومات الجادة إلى عموم الرأي العام وبشتى الوسائل في إطار الشفافية التي ناديتم بها داخل التصريح.

السيد الوزير الأول،

تحدث التصريح الحكومي أيضا وبلغة اليقين عن ضرورة تدبير وترشيد النفقات عبر التخفيف من مصاريف ميزانيةالتسيير. إنها حقيقة مفارقة بين خطاب يدعو إلى الترشيد وممارسة حافلة بالتناقضات وفي هذا الإطار أريد أن أشير إلى وجود عدد كبير من الوزراء لا نكاد نجده حتى في الدول المتقدمة التي لها من الإمكانيات ما يجعلها تخصص لكل قطاع كيف ما كان هذا القطاع تخصص له وزيرا. فعلا إنه اسلوب جديد لحكومة جديدة ملأت الدنيا وشغلت الرأي العام.

تحدث السيد الوزير الأول عن ضرورة إصلاح الإدارة وعصرنتها وفي اقامة علاقات جديدة بينها وبين المواطن من خلال ما اسميتوه بميثاق حسن التدبير لكن ما المقصود بذلك؟ ما هي حدود وضوابط هذا الميثاق؟ هل هناك إجراءات ردعية مصاحبة لهذا الميثاق؟ وهل عصرنة الإدارة وإصلاحها يستدعي احداث هذا الميثاق؟ أليس في هذا الأمر تخوف من التنافر الذي قد يحصل بين أعضاء هذه الحكومة وبالتالي درءا للاختلاف الذي يمكن أن يقع بينهم بين الفينة والأخرى؟ هذا جزء من أسئلة متناسلة ومتداخلة لا يمكن الإقرار بطابعها الإشكالي.

اننا نعتقد أن إصلاح الإدارة يجب أن يتجه نحو التفكير في الآليات التي تسمح بتجاوز معضلة تعقيد المساطير والإجراءات الإدارية وفي الكيفية التي سيتم فيها التخفيض من ميزانية التسيير التي تستوعب ثلث الميزانية العامة.

وفي الطريقة كذلك التي تسمح بتجاوز التركيز والتمركزاللذين يطبعان الإدارة المغربية، في الأنصاف والمساواة داخل الإدارة عبر الرفع من الأجور وهنا أريد أن أحيلكم إلى المطالب التي كانت النقابات التابعة لكم ترفعها وقت كل إضراب عام سياسي بطبيعة الحال وفي التطبيق الصحيح للقانون دون التحايل عليه بتعطيله أو الركوب عليه وفي هذا الإطار فنحن داخل الاتحاد الدستوري نعتقد أن العيب كل العيب ليس في القانون ولا في مضمونه ولا في شكله وإنما العيب كل العيب في الساهرين على تطبيقه هؤلاء الذين يتظاهرون بالتعاطف معكم وهم الشيء الذي اصطدم به الوزراء في الحكومات السابقة.

أعني بهذا العناصر المنفذة داخل الوزارات.

السيد الوزير الأول المحترم،

فيما يخص العدل وحقوق الإنسان فان الذي عليه أن يقر بالتقدم الحاصل في هذا المجال هو سيادتكم وكافة مواطني هذا البلد الأمين لأن جلالة الملك الحسن الثاني أمير المؤمنين هو صاحب الأيادي البيضاء في هذا الشأن لأنه هو الضامن والساهر على تعزيزها والاجتهادات الملكية هي الأرضية الحقيقية لتعزيز دولة الحق والقانون .

لقد كان لدينا شرف السبق في الدعوة إلى تكريم الإنسان وكرامة الإنسان تتمثل في حريته وحقه في القيام بالمبادرات اللازمة لتحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما فتئتم تعتبرون كل مبادرة يقوم بها المواطنون لخدمة وطنهم تعتبرونها احتكارا للخيرات والثروات وتناستم أن اهم عنصر فاعل وموشر في تحقيق دولة قوية بمؤسساتها واقتصادها هو الإنسان بكفاءاته وقدراته.

أعتقد أنه من اللازم توجيه سلسلة من الأسئلة تهم مجموعة من الاهتمامات والإجراءات التي بشر بها خطاب السيد الوزير الأول وتتجلى هذه الأسئلة فيما يلي :

1 - بخصوص إصلاح النظام الجبائي ورده في النظام الجمركي لم يوضح البرنامج الحكومي أي طريقة أو إجراء سيطبق هل ستعملون على إحداث ضرائب جديدة ام رفع سقف الضرائب الموجودة حاليا ام شيء آخر من هذا القبيل.

2 - ألم تعمل الحكومة السابقة على تهييئ الأرضية الاقتصادية والتشريعية لتناوبكم حيث تم إنجازقوانين قانون الاستثمار، مشروع قانون الشغل والمنافسة حق الملكية الصناعية كل ذلك تم تهييئه قبل التناوب.

3 - فيما يخص التخطيط ما هي طبيعة هذا التخطيط التي ستحكم توجهات حكومتكم ؟ هل هو تخطيط الخمسينات أوشكل آخر للتخطيط الخماسي أو الثلاثي لأندري.

4 – تدعون انكم ستقومون بتدابير جديدة فيما يخص الوظيفة العمومية هل ستعملون على تقليص الموظفين أم ستجعلونها منفذكم الأول لامتصاص البطالة.

في إطار تجميد الأجور العليا والحد من الامتيازات لم يشر التصريح إلى النتائج المادية الممكن توفيرها من هذه الإجراءات وما هي المستويات والقطاعات التي يمكن أن يمسها هذا العلاج.

لم توضحوا السيد الوزير الأول ماإذا تقصدون بالإجراءات التحفيزية بحيث بقي الأمر غامضا لذا نأمل في الحصول على توضيحات في هذا الشأن.

5 – الخوصصة نسجل بشكل كبير من الارتياح تبني التصريح الحكومي لهذا الاختيار وتسريع عمليته وتوظيف ما استخلصناه من هذه العملية وتوظيف مداخيلها في تمويل ميزانية التجهيز.

6 – تعتبر الصناعة التقليدية قطاعا اقتصاديا واجتماعيا مهما هل تعتقدون السيد الوزير الأول ان حل مشاكلها تمكن فقط في إجراء احصاء شامل للصناع التقليديين؟ ونعتقد أنه من الأفضل أن تطال مسألة قروض البنك الشعبي المترتبة عن هؤلاء الصناع وكذلك مشكل الضمان الاجتماعي وتشجيع تسويق منتوج الصناعة التقليدية إلى غير ذلك من المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.

بخصوص جاليتنا بالمغرب اعتقد أن تصريحكم جاء فارغا من كل الإشارات التي تزرع الاطمئنان في قلوب هذه الفئة المهاجرة التي تعتبر مصدرا مهما للعملة الصعبة الشيء الذي يجب معه وضع إجراءات مشجعة تدفع بجاليتنا لاقامة استثمارات مهمة ببلادنا.

7 – لم يتحدث البرنامج على مؤسسة القرض الفلاحي باعتباره زبونا لفئة اجتماعية كبيرة من هذا الشعب لم تعالجوا الديون المترتبة على صغار الفلاحين وفي إطار الشفافية والوضوح ننتظر من حكومتكم الكشف عن لائحة كبار المستفيدين منها لصالح هذا الصندوق، وتبيان المجالات التي استثمرت فيها تلك القروض وما هي الضمانات التي تلقاها هذا الصندوق باش نعرفو أنها سلسلة من الملاحظات وهي قليل من كثير سجلناه على برنامجكم وهذا التصريح اذ يظل في حاجة ماسة لكل التوضيحات والشروحات اللازمة وللأسف الشديد لقد خيب كل آمالنا في هذه الحكومة حكومة التغيير اذ لم في نظرنا تتغير الا المواقع أما التناوب في نظرنا دائما تناوب على نفس البرامج.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للمشتار السيد عبد الحق التازي رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فليتفضل.

المستشار السيد عبد الحق التازي :

سأتدخل بعد الإخوة الذين تدخلوا ولكن أرجو تأجيل تدخلي ولكن ماشي فهاد الصباح كنطلب من السيد الرئيس يأجل التدخل ديالي.

السيد رئيس المجلس :

أتذكر هذا الموقف نواصل اللائحة هل السيد رئيس فريق التجديد والتقدم الديموقراطي يستعد للتدخل السيد رحو الهيلع، المستشار السيد عمر الادريسي، المستشار السيد بواداس في نطاق الحصة المخصصة للتجمع الوطني للأحرار تفضلوا.

المستشار السيد بوداس :

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواتي وأخواني المستشارين الأجلاء،

إن البرنامج الحكومي الذي بسطه السيد الوزير الأول يوم 20 ابريل 1998 أمام هذا المجلس الموقر يحمل من دواعي التفاؤل ما هو كفيل بالدعم والتزكية بل وبالتفاني في افق توحيد جهود كل المغاربة لتطبيقه ولو في كلياته ان لم نقل في جزئياته لاتمامه بالدقة والجدية والعلمية والواقعية والموضوعية والشمولية مراعيا في ذلك الخصوصيات الوطنية والمستجدات الدولية السياسية منها والاقتصادية والعلمية.

فهو البرنامج الذي قال عنه مولانا المنصور بالله "يتضمن طموحا يشرف البلاد وابتكارا يكرم الحكومة والتحاما سيجعل الجميع امام ميثاق حسن التدبير" انتهى كلام جلالة الملك فليكن كذلك بمعونة الله ومشيئته.

السيد الرئيس ،

أخواتي وإخواني المستشارين ،

إن كان البرنامج الحكومي يهم المجال الوطني برمته جغرافيا ومؤسساتيا فقد نص بالذكر في احدى فقراته أقاليم الشمال بقوله إن واجب التضامن يحتم إيلاء عناية خاصة لتنمية أقاليم الشمال وذلك بهدف فك العزلة على المنطقة وتحسين شروط عيش المواطنين محددا آليات تحقيق ذلك في تعزيز برنامج العمل المندمج الذي تسهر عليه وكالة إنعاش أقاليم الشمال.

ولبلوغ تلك الغاتيين السامتين فك العزلة عن المنطقة وتحسين شروط عيس المواطنين فضلا عن الاليات المذكورة فان هناك الية اخرى نرى في التجمع الوطني للأحرار في نطاق مساندة البرنامج الحكومي إبداء المشورة بشأنها اعتبارا لخصوصيات المنطقة الشمالية وهي كالتالي :

1 ـ وجود عدد كبير من ابناء هذه المنطقة ضمن جاليتنا بالخارج مايقارب 550.000 مع ما تلعبه هذه الأخيرة من دور في المجال الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة .

2 ـ اطلال المنطقة على حوض البحر الأبيض المتوسط .

3 ـ اتسامها بمجال فلاحي وتضاريسي صعب.

4 ـ حداثة الفضاء الاستشاري والاجتماعي.

5 ـ ضآلة البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما تؤكدها الاحصائيات الصادرة عن وكالة انعاش وتنمية اقاليم الشمال وهي :

ـ سكان المنطقة 20% من سكان المملكة.

ـ أعمار 40% منهم لاتتعدى 15 سنة.

ـ كثافة السكان 106 نسمة على الكيلومتر المربع الواحد بينما المعدل الوطني هو 36,7 نسمة.

ـ نسبة الأمية 55٪ عموما وفي بعض الأقاليم تصل إلى 90٪ بالنسبة للنساء.

ـ نسبة المدرس أقل من 62٪

ـ نسبة البطالة أكثر من 24٪

ـ الاستفادة من الإنارة بالوسط القروي لاتتعدى 5,5٪

ـ الاستفادة من الماء الصالح للشرب بالوسط القروي تتراوح مابين 1,2 و52,4٪

ـ الاستفادة من الاستثمارات الصناعية المنتجة لا تتجاوز 9,9٪ من الاستثمارات الوطنية.

ـ نسبة الطرق تشكل 1,6 كلم / الف نسمة مع التلاشي المستمر لتجهيزاتها.

ـ النقل الجوي والسككي لا يلعب إلا دورا هامشيا ولذلك فالمنطقة الشمالية تستدعي حالا تكثيف الجهود المحلية والوطنية لإلحاقها بباقي أقاليم المملكة وذلك بتسخير الآليات التالية :

ـ تفعيل وباقصى ما يمكن من الجهد والسرعة، مقتضيات المواد 6 ـ 7 ـ 8 ـ 9 من الفصل الفريد من الباب الثاني من القانون 47 و96 المتعلق بتنظيم الجهات.

ـ إنشاء مؤسسة المخاطب الوحيد على مستوى الأقاليم بالنسبة للجالية المغربية شأنها في ذلك شأن المستثمر لاتحادهما في عملية جلب رؤوس الأموال لتوفير فرص الشغل واستغلال الخيرات والتجارب تعضيدا للدور الفعال الذي تقوم به مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين بالخارج في هذا المجال.

ـ إشراك وكالة الأنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال كجهاز عند إعداد التصميم الجهوي لتهييئ التراب وفق التوجهات والأهداف المعتمدة على المستوى الوطني.

ـ دعم آليات مراقبة الاعتمادات المخصصة لتنمية الأقاليم الشمالية على المستويات التقنية والبشرية.

ـ تمكين الجهات والجماعات من الموارد والإمكانيات المحلية مع التخفيف من الوصاية.

ـ الاستعاضة عن الفلاحة غير النافعة أو غير الكافية بتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، عن طريق تمتيع المناطق الشمالية بقوانين استثمارية واستثنائية وتحفيزية بعيدة المدى مع إعادة النظر في قوانين التعاونيات ومجال عملها الفني والإنتاجي وفق متطلبات المنطقة.

ـ تأهيل مقاولات المناطق الشمالية لتنويع منتوجاتها وفق متطلبات الاسواق المحلية مع مراعاة الجودة والقدرة الشرائية للسكان ورفع تحديات المنتوجات الدخلية من الجيوب المحتلة سبتة ومليلية.

ـ تنمية المجال السياحي عن طريق تحديث اختصاصات دقيقة وواسعة لمجالس الجهات في هذا النطاق وتمكينها من ربط الاتصال مع المؤسسات والشركات الخارجية المختصة.

ـ تطبيق أولوية تحسين البنيات العقارية وتعميم نظام التحفيظ العقاري.

ـ توزيع المحاكم الإدارية والتجارية على المراكز الحضرية المكونة للجهات بشكل يكفل تقريب القضاء من المتقاضين ويضمن تكافؤ فرص الاستفادة من مرفق العدالة.

تلكم السيد الوزير الأول،

السيد الوزراء،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

بعض الآليات والحوافز التي ارتأيناها في التجمع الوطني للأحرار إلى جانب ما جاء في البرنامج الحكومي مصورة لفك العزلة عن المنطقة الشمالية والشرقية ولتحسين عيش المواطنين بها.

فلنثق مع حكومتنا الموقرة بأن ارادة صاحب الجلالة وتفاني حكومته وتجاوب الشعب المغربي ومساندة البرلمان هي الدائم الأساسية التي ستجعل البرنامج الحكومي منطلقا فعليا لإنجاز التغيير المأمول ليس على المستوى الجهوي فقط ولكن على المستوى الوطني والدولي تحت القيادة السديدة لمولانا الحسن الثاني حفظه الله ونصره.

وأختم بقوله سبحانه وتعالى في سورة يونس : {للذين احسنوا الحسنى وزيادة ولا يرهق وجوههم قترولا ذلة اولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون}.

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار أطرح السؤال بصفة عامة هل أحد السادة المستشارين مستعد للتدخل؟ أمامنا جلسات غدا بحول الله في تمام الساعة الثالثة وصبيحة يوم الجمعة ولكن لا بد أن أخبر المجلس بأن ندوة الرؤساء أكدت على ضرورة ترك الحكومة الموقرة السيد الوزير الأول المجال للرد على تدخلات السادة المستشارين، فلهذا نحن مطالبون بإنهاء مختلف التدخلات غدا ولو كنا مضطرين لإنهاء الجلسة إلى وقت متأخر، على الأساس أدعو المجلس الموقر للاجتماع غدا بحول الله في تمام الساعة الثالثة وننهي جميع التدخلات خلال هذه الجلسة ونلتقي صبيحة يوم الجمعة.

شكـــــرا للجميع

ورفعت الجلســـة.